

علاقة الفساد السياسي بالارهاب (العراق نموذجاً للفترة ٢٠٠٣ -

(٢٠١٤)

م.د. ابراهيم علي كرو^١ و م.م. احمد محمد عبدو^٢

كلية القانون و السياسة، قسم العلاقات الدولية، جامعة نوروز، اقليم كردستان العراق

كلية القانون و السياسة، قسم القانون، جامعة دهوك، اقليم كردستان العراق

المستخلص

علاقة الفساد السياسي مع تفشي ظاهرة الارهاب هي علاقة وثيقة، ولكنها غير مباشرة ومثال ذلك المجتمع العراقي بين عامي ٢٠٠٣ - ٢٠١٤. تأتي أهمية هذه الدراسة، في تشخيص طبيعة العلاقة بين ظاهري الفساد السياسي والارهاب و معرفة تداعياتها على امن واستقرار المجتمع العراقي، مما يساعد المحققين بالشأن السياسي على إيجاد الحلول السلمية لها. اما اشكالية البحث فتكمن في السؤال التالي هل العلاقة مباشرة ام غير مباشرة بين انتشار الفساد السياسي وممارسة الارهاب داخل المجتمع العراقي؟ واعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي كنهج من مناهج البحث العلمي كونها متعددي الاتجاهات بالتالي وصل البحث الى نتيجة مفادها بان الفساد السياسي هو الاخطر مقارنة مع باقي انواع الفساد، إذ يقود الفساد السياسي بشكل مباشر الى عدة مشاكل سياسية و اجتماعية و اقتصادية كالفقر و البطالة و التهميش و كل ذلك يؤدي الى نشوب ظاهرة الارهاب و بصورة مباشرة.

الكلمات الدالة: الفساد السياسي، الفقر، البطالة، التهميش و الارهاب

١. المقدمة

ايضا يحاول البحث او احيانا يطرح مبررات واقعية مثل القهر والظلم واللاعالة الاجتماعية التي تعيشها وتعاني منها فئات اجتماعية عدة في اي حد يمكن ربط هاتين الظاهرتين ببعضهما مع عدم نكران العوامل الاخرى المقترنة بها؟ وهل فعلا توجد علاقة مباشرة او غير مباشرة بين الظاهرتين؟ هذا ما سيدرسه هذا البحث ويناقشه عبر المحاور التي سيتناولها وتجري الاشارة اليها لاحقا.

١.١ أهمية البحث

تتمتع الدراسات التي تتناول الفساد السياسي بأهمية كبيرة في عالم اليوم، لما لها اثار سلبية على كيفية ممارسة السلطة و ادارتها، كما انها تهدد العلاقات الدولية ناهيك عن اثارها للصراعات الداخلية وانعكاساتها السلبية على مستقبل الشعوب مثل تفشي ظاهرة الفقر و الجهل و التهميش على فئات معينة من المجتمع وخاصة الشباب منهم ونتيجة لذلك فان التنظيمات الارهابية تستغل هذه الفئات في العمل باسم الجهاد ضد الظلم الذي تجعله كمبرر لاعمالها الاجرامية. من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة من حيث تشخيص العلاقة المباشرة او غير المباشرة بين ظاهري الفساد السياسي والارهاب و معرفة

بعد احداث ١١ ايلول، يبدو ان ظاهرة الارهاب بدأت تنتشر في العديد من بلدان العالم بما فيها منطقة الشرق الاوسط التي تعيشها خلال العقود الاخيرة و عند تقييم هذه الظاهرة و اوضاع البلدان الأخرى التي تنتشر فيها هذه الظاهرة يتم البحث عن الاسباب المختلفة التي تكمن وراء تصاعد وتيرة هذه الظاهرة سواء الاجتماعية منها او السياسية وكذلك الداخلية منها والخارجية ومن جانب اخر فإن العديد من البلدان التي تسود فيها ظاهرة الإرهاب، توصف بكونها السباقه وتحتل المراتب الأولى ضمن البلدان التي تسود فيها ظاهرة الفساد السياسي لاشك ان الإرهاب ظاهرة تثير الرعب والذعر في نفوس الآخرين وهو عمل غير مبرر وفي كثير من الاحيان يعد مجهول الهوية ولكنه من جانبه

المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز

المجلد ٦، العدد ١ (٢٠١٧)

استلم البحث في ٢٠١٦/٩/٢، قبل في ٢٠١٦/١١/١٦

ورقة بحث منتظمة نشرت في ٢٠١٧/٣/٢٨

البريد الإلكتروني للباحث: Ibrahim.ali@gmail.com

حقوق الطبع والنشر © ٢٠١٧ أساء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة

المشاع الايدياعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

يتوزع البحث على خمسة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة يتناول المبحث الاول تحديد مفهوم الفساد السياسي والارهاب من خلال مطلبين: المطلب الاول تعريف الارهاب والمطلب الثاني تعريف الفساد السياسي ويدرس المبحث الثاني الفساد السياسي واسبابه وذلك بتقسيمه الى : المطلب الاول الصراع على السلطة السياسية ، والمطلب الثاني تحالف السلطة السياسية مع رجال المال والاعمال والمستثمرين و المطلب الثالث الاستبداد السياسي . اما المبحث الثالث فقد تناول طرق واساليب عمل التنظيمات الارهابية إذ تناول المطلب الاول الاسلوب العسكري واستخدام القوة والمطلب الثاني الاساليب الاعلامية والفكرية ، اما المطلب الثالث فتناول الاسلوب الاقتصادي. بينما المبحث الرابع ركز على عوامل انتشار الارهاب إذ تناول في المطلب الاول العوامل الداخلية والمطلب الثاني العوامل الخارجية. اما المبحث الخامس فيتناول طبيعة العلاقة بين انتشار الفساد السياسي و ممارسة الارهاب في العراق.

٢. ماهية الارهاب و الفساد السياسي

تعد مشكلة الارهاب من المواضيع الدقيقة والحساسة كونها تحتاج الى معرفة الدوافع الرئيسية لتلك المشكلة الخطيرة في مجتمعاتنا والتي اودت بحياة الاف البشر كما حدث في سوريا والعراق بعد احداث داعش هنالك اسباب عديدة للارهاب و من اهم تلك الاسباب الفقر و البطالة و التهميش كل هذا هو نتيجة لفساد رجال الدولة لذا فإنه يستلزم التعرف و بصورة متسلسلة الى ماهية الارهاب و الفساد السياسي ضمن المطلبين الآتيين :

١.٢ تعريف الارهاب

الارهاب مصطلح له معناه الخاص من الناحية النظرية والمفاهيمية ومن خلال هذا المطلب سوف نوضح ما هو المقصود بهذا المصطلح من الناحية النظرية ومن الناحية اللغوية والاصطلاحية.

٢.٢ تعريف الارهاب لغوياً

معنى الارهاب في اللغة العربية : أفر جمع اللغة العربية كلمة "الارهاب" ككلمة "رهب" اي خاف حيث يعرف الارهابيين "بأنهم" الذين يسلكون سبيل العنف و الارهاب من اجل تحقيق اهداف سياسية(حلبي ١٩٨٨).

معنى الارهاب في اللغة الانجليزية : يرادف كلمة "ارهاب" في اللغة الانجليزية مصطلح (Terrorism) بمعنى فزع و رعب و هول و يرجع مصطلح الارهاب الى القرن الثامن عشر. و مصدر كلمة الارهاب (Terrorism) في اللغة الانكليزية ، Ters اللاتينية

تداعياتها على امن واستقرار المجتمعات مما يساعد المعنيين و المهتمين بالشأن السياسي على مواجهتها و إيجاد الحلول السلمية لها.

٢.١ اشكالية البحث

تتمحور اشكالية البحث في الاجابة عن الاسئلة الآتية : ماهو الفساد السياسي ؟ وماهو الارهاب؟ وكيف يتأثر احدهما بالآخر؟ وتتفرع منه اسئلة فرعية من قبيل : ١. هل بالإمكان اعطاء تعريف متفق عليه لظاهرتي الفساد السياسي والارهاب؟ ٢. ما العوامل المساعدة لظاهرة الارهاب؟ ٣. ما اساليب عمل التنظيمات الارهابية؟ ٤. هل ان معالجة اسباب الفساد السياسي يسهل عملية القضاء على ظاهرة الارهاب...الخ

٣.١ فرضية البحث

١. الفساد ظاهرة سلبية تهدف الى استغلال الثروة بوسائل غير شرعية وغير اخلاقية لدوافع سياسية تسبب في هدر المال العام وخلق المشاكل الاجتماعية والسياسية مثل تفشي ظواهر الفقر و الجهل و التهميش. ٢. الارهاب هو ظاهرة اللجوء الى استخدام العنف المفرط والتدمير لاثارة الرعب في المجتمع بغية تحقيق اغراض سياسية غير شرعية بحجة الانتقام من الاوضاع الناتجة من الفساد السياسي مثل الفقر و الجهل و التهميش لتحقيق اهداف دينية. ٣. هناك علاقة غير مباشرة بين انتشار الفساد السياسي وممارسة الارهاب داخل المجتمعات.

٤.١ هدف البحث

الكشف عن الاسباب الحقيقية وراء ظاهرتي الفساد السياسي و الارهاب ومعرفة طبيعة العلاقة بينهما واقتراح الحلول المناسبة لمواجهتها.

٥.١ منهجية البحث

تم استخدام المنهج التاريخي والمقارن والذين يساعداننا على بلوغ الهدف من البحث حيث اعتمد البحث أيضاً على المنهج الوصفي و التحليلي كأحد مناهج البحث العلمي كونها متعددة الاتجاهات، فهنا شكل من اشكال القياس و لها اهمية في تفسير معاني المفردات المختلف عليها و فهم الظواهر السياسية بقدر المصادر و المعلومات المتوفرة لدينا.

٦.١ هيكلية البحث

يختلف عن أنواع الفساد الأخرى ، من حيث انه لا يحتاج الى دفع اموال مباشرة، بل قد يتخذ شكل " تجارة النفوذ" لمنح الافضليات التي تسمح الحياة السياسية و الديمقراطية(التنير ٢٠٠٩). عموماً فإن للفساد اشكالاً و تقسيمات مختلفة ، فهناك من يقسمه من حيث النطاق الجغرافي و الحجم و التنظيم و اخيراً من حيث المضمون فمن حيث الحجم يقسم الى فساد صغير وكبير، كذلك الى الفساد المنظم وغير المنظم وهو تقسيم من حيث التنظيم ، اما من الجانب الجغرافي فينقسم الى المحلي و الاقليمي و الدولي، بينما من حيث اطار المضمون فيعتبر التقسيم الهم الا و هو الفساد الاداري و الفساد الاقتصادي و الاخلاقي و اخيراً الفساد السياسي (عمر، المصدر السابق). ولا يقتصر ظهور الفساد السياسي على القطاع العام بل هو قد يكون أكثر ظهوراً في القطاع الخاص وفي مؤسسات المجتمع المدني مثلاً ، او في توزيع المناصب الحكومية على اسس حزبية او طائفية ، او على مقياس الولاء بغض النظر عن الجدارة او الكفاءة او الاختصاص (الطباخ، المصدر السابق). و من اشكال الفساد السياسي ايضا هو الاحزاب السياسية حيث تقوم بشراء الاصوات وتزوير الانتخابات و فساد الاحزاب السياسية وقضايا التحويل مثلما حدث في العراق. قد اعلنت هيئة النزاهة في العراق انه للفترة من ٢٠١٠ /١/١ و لغاية ٢٠١٠ /٦/٣٠، بلغ عدد مزوري الوثائق الدراسية من مرشحي انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٠ خلال هذه الفترة (١٢٨) مرشحاً) هيئة النزاهة العراقية (٢٠١٠) اما لجنة الكونكرس الامريكى فقد بين بأنه كانت هناك قضايا فساد في ملف النفط في عهد نوري المالكي و التي ادت الى تمويل الارهاب عبر الميليشيات التي تسيطر على نقل و توزيع النفط (عمر، المصدر السابق). وليست هناك علاقة مباشرة بين نظام الحكم والفساد ، فالفساد موجود في دول انظمتها ديكتاتورية كما هو موجود في دول انظمتها ديمقراطية ، الا ان الانظمة غير الديمقراطية تعد حاضنة صالحة للفساد أكثر من الانظمة الديمقراطية من الناحية النظرية ، لأن الانظمة الديمقراطية تكون في ظلها السلطات متوازية ومستقلة ، وتوفر انتخابات حرة ونزاهة تداولاً سليماً للسلطة وحرية تعبير و صحافة حرة وقضاءاً مستقلاً محايداً عادلاً وكفوءاً لذا تكون ممارسة الفساد عملية صعبة او خطيرة ذات نتائج غير مضمونة . مثلما حدث في عهد الرئيس (كلنتون) حيث قدم استقالته النائب (بنوت جنجريتش) رئيس الاغلبية الجمهورية في مجلس النواب استقالته بعد تسرب عن استغلال نفوذه و تبره من الضرائب(عمر، المصدر السابق) بالاضافة الى ذلك قام رئيس الوزراء السابق في العراق (نوري المالكي) اثناء ترشحه في الانتخابات عن حزب الدعوة بتوزيع المسدسات على

و قد اشتقت منها كلمة Terror و تعني الخوف الشديد (عبد المطلب ٢٠٠٧). وفي قاموس السياسة فان كلمة الارهابي تعني " الشخص الذي يلجأ الى العنف و الرعب بغية تحقيق اهدافه السياسية التي غالباً ما تتضمن الاطاحة بالنظام القائم" (المصدر نفسه). وايضاً فإن معنى الارهاب في قاموس السياسي يعني السلطة التي تنشر الذعر و الخوف لتحقيق أهداف سياسية مثل طاعة الشعب (المصدر نفسه).

٣.٢ تعريف الارهاب اصطلاحاً

لا يوجد تعريف دولي و مجتمعي متفق عليه لاسباب سياسية وايدولوجية ، مما ادى الى ظهور تعريفات متباينة حيث عرف الامم المتحدة الارهاب كما يلي : يعد الارهاب كل اعتداء على الارواح و الممتلكات العامة و الخاصة ، هو ايضا جريمة ضد امن و سلم البشرية جمعاء مخالف لاحكام القانون الدولي بعد عام ١٩٥٠ وافقت لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة على مشروع تقنين الجرائم الدولية الذي نص في المادة ٢ و الفقرة ٦ بان أية هجمة تشجع الارهاب فإن ذلك يعتبر جريمة ضد امن و سلامة البشرية. عموماً ومن خلال الاتجاهات المختلفة لتعريف الارهاب فمن الممكن الملاحظة بأن هنالك عناصر مشتركة بينها و هي الاستخدام غير المشروع للعنف الترويع العام وفي الغالب يهدف الارهاب الى تحقيق اهداف سياسية(المشوشي ٢٠١١).

٣.٣ ماهية الفساد السياسي

يستلزم بيان ماهية الفساد السياسي و تميزها عن انواع الفساد الأخرى تعريف الفساد السياسي.

٣.١ تعريف الفساد السياسي: يشكل الفساد السياسي الاخطر على المجتمع كله مقارنة مع الأنواع الأخرى من الفساد (الفساد الاداري و المالي). لقد تعددت الآراء حول تعريفه فهناك من يراه استخدام السلطة الرسمية لتحقيق مصالحها الشخصية ، بينما يرى البعض الآخر انه الوسيلة لقياس مدى غياب المؤسسات السياسية ، ايضا يرى البعض انه السلوك القائم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام (الطباخ ٢٠١٢). من جانب آخر يعرف معجم المصطلحات السياسية و الاستراتيجية الفساد السياسي بأنه "انحراف في السلطة او المنظمات السياسية او اية حصانات غير قانونية يقوم بها بعض مؤسسات السلطة السياسية للمؤسسات الاجتماعية الأخرى" (عبد الفتاح ٢٠٠٨). و يوسع آخرون تعريف الفساد فيجعلوه أكثر شمولية" وبأنه فساد الزعماء ، وفساد التشريع ، والتنفيذ، والقضاء ، وفساد الاحزاب السياسية و قضايا التمويل" (عمر ٢٠٠٤ نقلاً عن : داوود). ومن جانب آخر فإن الفساد السياسي

الملاحقة والمساءلة (كرو، المصدر السابق) . وقد بما قيل السلطة المطلقة هي مفسدة مطلقة.

٣.٤ تحالف السلطة السياسية مع رجال المال والأعمال

إن التحالف يفتح أبواباً متعددة للفساد التي تنفجر الى الثقافة وتتسم بضعف اجراءات وأجهزة مكافحة الجريمة ، وهذا التحالف يتحكم في مصائر الثروة والدخل في المجتمع، والاتجاهات الحالية في الدول هي دعم رجال الاعمال والاستثمار ومنحهم العديد من فرص التقرب من النظام السياسي ، فعادة ما يستطيعون خوض الانتخابات والدخول الى عضوية البرلمان والتكليف بحقائب وزارية رغم عدم خبرتهم في العمل العام أو الحكومي أو السياسي ، وعادة ما يتيح لهم المنصب الوزاري ولديهم فرصة الاثراء وضمان أعمال تعود الى شركائهم أو الحصول على عقود ومقاولات وعقود استيراد وتصدير دون أن تطبق على شركائهم الاجراءات القانونية. وفي فترة الانتخابات والمنافسات الديمقراطية مثلاً نجد أصحاب السلطة والثروة ، يستغلون الفقراء في لقمة عيشهم لشراء أصواتهم وذمهم ويعمدون الى تجاوز حقوق الاخرين . وقد أصبحت هذه الطبقة الفاسدة في المجتمع يقيسون المواطن بما يمتلكه من سلطة وموقع اجتماعي وثروة غير مكرتين بقيم الانسان واخلاقه وعلمه وثقافته وشفافيته ، لقد سيطرت الفردية والانانية المفرطة والحسد والجشع على حياة الناس في الدول الفاسدة سياسياً. فالمجتمع الذي نعيش فيه هو مجتمع انتقالي يصعب تسميته بالمجتمع المدني أو المجتمع التقليدي الصريح. إنه مجتمع مشوه يقع بين التقليدية والحداثة (الشميري ٢٠١١).

٤.٤ الاستبداد السياسي

يؤدي الحكم الاستبدادي الى شيوع الفساد في ظل غياب الديمقراطية واحتكار السلطة ومنع مشاركة الشعب في الحكم , ويعمد بعض الزعماء الى احاطة انفسهم بهالة من الكارزما , والقدسية وبناء الشرعية على هذا الاساس فالرئيس جوموكينا اطلق على نفسه اسم (غمزي) ويعني رب العائلة والرئيس جوليو نيريدي اطلق على نفسه اسم (موالجو) اي المعلم المرشد ، والرئيس بورقوية اسم (المجاهد) والرئيس موبوتو اسم (المقاتل المغوار) . وقد اتجهت جميع الزعامات الى تكريس نمط الحكم الشخصي ، بحيث يكون القائد هو محور النظام السياسي (المصدر نفسه). وفي ظل النظم الاستبدادية العربية ينتشر الفساد سواء كان ذلك على مستوى القمة او على مستوى الفئات المحيطة بالحكام للحصول على المنافع عبر مخالفة القوانين ، كما تظهر سيطرة الحزب الواحد على جميع الامور الاقتصادية والسياسية ، ودمج الحاكم بين رئاسة الحزب الواحد ورئاسة الدولة

شيوع العشائر كوسيلة لشراء الاصوات(عمر، المصدر نفسه) . يسمى الباحثين الفساد السياسي بالفساد الكبير لانه ينتشر في اعلى دوائر السلطة السياسية حيث يقوم القابضون على القرار السياسي باستغلال نفوذهم و سلطتهم لتثبيت مكائهم وزيادة ثرواتهم بتفصيل السياسات والتشريعات على حساب مصالحهم الخاصة ، وهو اخطر انواع الفساد على المجتمعات والدول واكثرها صعوبة في المعالجة ، ولكن عملياته اقل عددا من الفساد الصغير او الاداري ، وعملياته قليلة قياسا بعمليات الفساد الصغير ولكنها اكبر واكثر اثرا. إذ يعرف الفساد السياسي بأنه اساءة استخدام السلطة العامة (الحكومية) لاهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية واهم اشكاله المحسوبية والرشوة والابتزاز وممارسة النفوذ والاحتيايل ومحاباة الاقارب في النهاية يمكن القول بان الفساد السياسي لايقود الى سوء في توزيع الموارد فقط وانما له تاثير على اسلوب اتخاذ القرار و ماهية الفساد السياسي تختلف من بلد لآخر ومن سلطة قضائية لأخرى.

٣.٢ أسباب الفساد السياسي

يشهد الفساد السياسي صوراً متعددة تبين الفضاخ المالية لرؤساء الدول والحكومات واعضاء البرلمان او رؤساء الاحزاب او اعضاء السلك الدبلوماسي ، الذين يستغلون مراكزهم ومناصبهم السياسية لاستغلال المال العام وهدره. و لذلك يمكن بيان الاسباب الرئيسية وراء ظاهرة الفساد السياسي من خلال تفسير تداعيات التنافس على السلطة وتحليل اثار الاستبداد السياسي.

٣.٣ التنافس على السلطة

يقصد بذلك استخدام السلاح المالي للحصول على السلطة السياسية او الحصول على الحصانة البرلمانية او شغل منصب حزبي اذ لايد من التأثير على الراي العام من خلال الرشوة الانتخابية او شراء الضائر بهدف الحصول على الاصوات الانتخابية وتميش الانسان المناسب في المكان المناسب(كرو ٢٠١٤). او لجوء بعض المنتفذين الى التهديد او الاغراء بدفع تعويض مالي مناسب لاجبار الخصم على التنازل عن الترشيح او الانسحاب من الانتخابات (عبد الرحمن ١٩٩٣). وتعتبر السلطة التنفيذية من اهم ادوات الفساد السياسي والتي تشكل البيئة الحاضنة له وتحمي الفاسدين وتحمي بؤر الفساد وتتوسع الظاهرة لتشمل جميع مؤسسات الدولة التي تشرع القوانين وتشريعات قابلة للتغيير والتاويل والمسؤولون لديهم القدرة على التحكم بالتشريعات والالتفاف عن

الحرائق، السطو المسلح، التفجير عن بعد (القرصنة البحرية، المركبات المفخخة، العمليات الانتحارية، و العيوب الناسفة)، احتجاج الرهائن، اختطاف الاشخاص و اختطاف الطائرات. أما النمط الحديث و المعاصر للارهاب فإن التنظيمات الإرهابية تقوم باستغلال الهشاشة المجتمعية في بعض الدول جراء ما تعانيه دولها من تسلط، وفساد سياسي، و تدهور اقتصادي، و تدرج اجتماعي، و إحباط نفسي وفضلا عن علاقتها الوظيفية بقوي إقليمية ودولية، على سبيل المثال، استغل "داعش" مخاوف السنة وإحباطاتهم السياسية والاقتصادية والأمنية في كل من سوريا والعراق للسيطرة على أقاليم سنية وتجنيد عدد كبير منهم، إضافة إلى ممارسة تطهير عرقي واثني ضد الطوائف الأخرى التي تقطن مناطق تقع تحت سيطرة التنظيم. والاسلوب العسكري واستخدام القوة للارهاب الحديث عديدة نكتفي بالإشارة إلى أهمها استخدام وسائل النقل المدنية لتدمير بعض المراكز الحساسة استخدام الغازات السامة (المشموشي، المصدر السابق) (مثال منظمة بادر مينهوف الألمانية (وقيع الله ٢٠١٦). القوة الجيوسياسية (التوسع الجغرافي) (بكر ٢٠١٥) التطهير العرقي و الاثني (Patel 2015) وهناك بعض المصادر تضيف إليها الاسلحة الثقيلة (عبد الفتاح، المصدر السابق) وطائرات بدون طيار (Patel 2015). بالتالي يمكن القول بان الفساد بشكل عام و الفساد السياسي بشكل خاص في الكثير من الدول منحت الفرصة للمنظمات الارهابية ان تستخدم الاساليب العسكرية و القوة من اجل تحقيق اهدافها.

٥.٢ الاساليب الاعلامية و الفكرية

الاساليب الإعلامية والإرهاب تربطها علاقة وثيقة، وهما عملياً متلازمان ضمن حدود تلك العلاقة، بالتالي اثر ذلك على كسب فئة الشباب. وبعد إنتهاء الحرب الباردة افرز عصر العولمة الثورة الاتصالية التي رافقتها نظام عالمي يعتمد على الافتتاح الإعلامي الدولي (القوة الناعمة) وعلى التجدد السريع للتكنولوجيا وزيادة التقارب الإتصالي بين الدول الذي كان من ميزات هذه الثورة الإتصالية وأصبحت تستخدم بموجبها أشكالاً جديدة من وسائل النقل وتكنولوجيا الاتصال، وإذ تحتاج القوى الارهابية إلى وسائل الإعلام لاسترقاء الإنتباه نحو افكارهم فان أشكال التغيير ستكون على مستويات عدة التغيير الاول سوف يصب في موضوع (القناعات) وفي الوقت الحاضر شبكة الانترنت بشكل عام ساعدت على تقليل درجة الاعتماد على القنوات الفضائية والصحف الكبيرة والإذاعات، وهي تقوم اليوم بانجازات اتصالية مرئية مهمه التي خلقت نوعاً من التلقي الأممي، بينما كانت في السابق وسائل الإعلام التقليدية تسهم إسهاماً فعالاً وكبيراً في تكوين

والحكومة والمؤسسة المخابراتية، فتسود حالة من الفساد وتردي الاوضاع المعيشية وضعف النظام القانوني وغياب المحاسبة والرقابة مما يؤدي الى انتشار الفساد في جميع الاجهزة الادارية في الدولة (عبد العضم ٢٠١١). وكلما استطاع المجتمع ان يوفر بيئة مؤسسية تتصف بالمسائلة ومراقبة المجتمع لاداء الدولة كلما تراجع مستوى الفساد. فالمجتمع الذي يتمتع بمبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والاعلامية، اقدر على محاربة الفساد من المجتمع الذي تهيمن فيه السلطة التنفيذية على بقية السلطات (اليوسف و اخرون ٢٠١١). للأسباب المذكورة اعلاه يرى الباحثان بان الفساد السياسي غالباً ما يؤدي بصورة مباشرة الى ظاهرة الفقر والبطالة والتهميش و هذا بدوره يخلف وراءه ثلاثة اثار رئيسية: الاثر الاول يعني تشوه المناخ الديمقراطي في المجتمع، الاثر الثاني يقصد به فقدان الشرعية السياسية للنظام الحاكم، اما الاثر الثالث و الاخير فيشير الى شيوع الفوضى والضعف والعنف والاضطرابات السياسية والارهابية. و يركز هذا البحث على الاثر الثالث حيث يسلط الضوء على تحليل الأساليب المتبعة من التنظيمات الارهابية و عواملها في المبحثين الثالث و الرابع.

٥.٥ طرق و اساليب التنظيمات الارهابية

بعد ان وضحنا اسباب الفساد السياسي كونه يشكل الفساد الاخطر على المجتمع كله خاصة انه يعتبر احد الاسباب الرئيسية لتفشي ظاهرة الفقر والبطالة والتهميش و هذا بدوره يساعد على ظهور الارهاب الذي يعمل على تحقيق اهدافه بطرق و اساليب مختلفة ينتهج الإرهاب في سبيل تحقيق أهدافه وأياً كان الشكل الذي يتخذه، أساليب ووسائل معينة تتناسب إلى حد كبير مع طبيعة الأهداف المتبغاة ومع المنفذين للإرهاب ومع مسرح العمليات الإرهابية، لذا فإنه يستلزم التعرف و بصورة متسلسلة إلى الاسلوب العسكري، و ثم نتناول الاساليب الاعلامية و الفكرية و التطرق ايضا إلى الاساليب الاقتصادية وذلك ضمن ثلاثة مطالب.

٥.١ الاسلوب العسكري و استخدام القوة

الاساليب العسكرية والإرهاب تربطها علاقة وثيقة عبر التاريخ، لان استخدام القوة لتحقيق الاهداف لم يكن على مدى العصور متشابهاً فالانماط التقليدية غالباً كانت تهدف إلى توجيه الضربة مباشرة إلى (العدو او الخصم). بينما النمط الحديث تهدف إلى تحقيق خسائر كبيرة و ليس الاهداف بعينها(العدو او الخصم). ان هذا الاختلاف الجذري يدفعنا إلى تناول النمط التقليدي و الحديث: اساليب الارهاب التقليدي عديدة نكتفي بالإشارة إلى أهمها (عبدالكافي ٢٠٠٨): اغتيال الاشخاص و القيادات، أشغال

الإرهابية همدا كبيرا في عملية التجنيد خاصة تجنيد الشباب (Hammes 2007) كما تشرح فيها كيفية صنع القنابل وإجراء الاتصالات المشفرة وهو ما أدى إلى نشأة فضاء جهادي إلكتروني متطور وواسع الانتشار (الشهراني ٢٠١٤). هنا يمكن القول بأن الإرهاب يركز على الاعلام الإلكتروني كإحدى الوسائل الرئيسة لقوتها الناعمة لتحقيق اهدافها منها تجنيد الشباب و تمويل تنظيماها و نشر افكارها وممارستها على ارض الواقع من خلال تكتيكات جديدة اهمها كان " تكتيك اقتناص الفرصة " لان الفساد السياسي في الغالب يسبب الفقر و البطالة و التخلف و التهميش مما يولد النزاعات الداخلية وهذا بدوره يعتبر الوقت المناسب و الارضية الخصبة للإرهاب وهذه الارضية هيئتها الانظمة الاستبدادية في العالمين العربي والاسلامي.

٣.٥ الاسلوب الاقتصادي

الاساليب الاقتصادية والإرهاب ايضا تربطها علاقة وثيقة حيث ان أعمال العنف المنظمة اتجهت في السنوات الأخيرة اساليب اقتصادية لتحقيق الأهداف الاقتصادية بصفتها أهدافاً سهلة ومؤثرة في مفاصل الحياة الحديثة ، للدول والحكومات والمجتمعات فقد استهدفت تنظيم القاعدة على سبيل المثال أهدافاً نظفية في المملكة العربية السعودية وما زال يهدد بذلك، لا شك أن انتشار هذه الأهداف وتعددتها يتيح فرصاً زمانية ومكانية متعددة وكثيرة أمام مثل هذه التنظيمات الإرهابية. وغني عن القول أن اختيار برجي مركز التجارة العالمية كهدف في اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ جاء بالدرجة الأولى بسبب طبيعتها ورمزيتها وأهميتها الاقتصادية (المصدر نفسه).

توجد اساليب عديدة للتنظيمات لتحقيق تلك الاهداف يأتي في مقدمتها الاسلوب الاقتصادي حيث ان الارهاب الاقتصادي يتجلى بصور واشكال مختلفة ومتعددة تمثلها مجموعات منظمة تدير مختلف العمليات الإرهابية وهدفها اقتصادي بحت بالدرجة الاساسية ومنها ما يتمثل بعصابات تجارة المخدرات في افغانستان إلى جانب عصابات الجرائم الاقتصادية الكبرى المتمثلة بعصابات غسيل الأموال العالمية التي تمارس إرهابا اقتصاديا ضخما ويمكن القول كل ذلك لا يتحقق اذا لم تكن هنالك بيئة حاضنة (ابو هنية ٢٠١٤). بمعنى اذا كان هنالك فساد سياسي في دولة معينة، سوف تكون هنالك البيئة المناسبة للإرهاب الاقتصادي. اما الوسيلة او الطريقة الاخرى للتنظيمات الارهابية فهي التمويل الذي تحصل عليه تلك التنظيمات من دول أخرى داعمة لها و الوسيلة الاخرى هي مصادر تمويل ذاتية من خلال الموارد التي تستغلها في الأراضي التي تحتلها تعتمد فيها على عائدات بيع النفط من المناطق التي تسيطر عليها على سبيل المثال

الرأي العام ، لان هذه الوسائل كانت من اهم المصادر المحركة للناخبين (ابراهيم و حسام ٢٠١١) وايضا المدونات كأحد المواقع الشخصية على شبكة الانترنت إذ يتضمن آراء ومواقف حول مسائل متنوعة ، وهي عبارة عن صفحة على الشبكة تظهر عليها تدوينات (مدخلات - معلومات) ومرتببة ترتيباً زمنياً تمكن القارئ من الرجوع إلى تدوينة معينة في وقت لاحق (المصدر نفسه). وفي هذا السياق (في ظل استخدام التنظيمات الارهابية لوسائل الاعلام المرئية و الصوتية و السمعية) ظهرت تنظيمات إرهابية وجماعات مسلحة اتخذت من الإسلام شعاراً (الإسلام هو الحل) ومن الإرهاب وسيلة ومن إعلان الخلافة و تأسيس دولة إسلامية هدفا وورغم أن هذا الهدف متفق عليه وغير قابل للتغيير، فإنها اختلفت حول الطريقة. على سبيل المثال يرى البعض مثل تنظيم القاعدة - أن محاربة الأمريكيين "الصليبيين" في رؤية تيارات السلفية الجهادية هي الخطوة الأولى بينما رأت جماعات أخرى مثل "تنظيم الدولة الإسلامية في الشام والعراق" (داعش) في يونيو 2014 أن الوقت قد حان لتأسيس دولة إسلامية و اعلان الخلافة بزعامة أبي بكر البغدادي كخليفة للمسلمين، هو أول تأسيس لدولة جهادية على أرض الواقع تحت مسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتتبعها دوليات شبيهة حاولت تطبيق هذا النموذج، بعد أن تأكدت لها إنجازاته على أرض الواقع كإمارة درنة بليبيا، و امارة "جبهة النصرة" في سوريا، ولاية غرب إفريقيا التي أعلنت عنها "بوكو حرام" في نيجيريا، فضلا عن المحاولات المستمرة لتأسيس إمارة في سيناء (٢٠١٢ ٥١٠٢ egap) ان اتباع تكتيك "اقتناص الفرصة" هو نقطة الانطلاق للتنظيمات الارهابية لتطبيق نموذجها الفكري على أرض الواقع وبدأت تنتظر الفرصة الملائمة، زمانا ومكانا، فاخترت الوقت الذي وصلت فيه المنطقة إلى تدهور غير مسبوق على كافة المستويات واخترت الأماكن الغنية بالموارد و بنفس الوقت تعاني الصراعات الداخلية والطائفية لتصبح نقطة انطلاق لها (4102 semiT kroY weN).

والتحول إلى نموذج إيجابي يقتدى به على سبيل المثال تنظيم "داعش" حيث حاول رسم صورة نموذج ناجح للسيطرة على الأرض والقدرة على إقامة دولة جهادية ، فاصبحت الحركة قطبا لاستقطاب الحركات الاخرى لتقليدها و محاكاتها (Op. Cit.). من جهة اخرى، لم تعد الجماعات الإرهابية ، كما كانت في السابق وأصبحت أكثر وعيا بأهمية الإعلام في معركتها. وقد ظهر ذلك في تصريح أمين الظواهري زعيم تنظيم القاعدة، بأن هناك معركة أكثر من نصفها يتم في الإعلام ، ونحن في معركة إعلامية من أجل السيطرة على عقول وقلوب أمتنا (Michael 2013). من هذا المنطلق تبذل الجماعات

٥.١.١ مشكلة الفقر

السؤال الرئيس الذي يثار عند مناقشة قضية الفقر هو مالذي يجعل الناس فقراء ؟ وقد اجاب الباحثون والاكاديميون الاجابة الاتية .هناك العديد من الاسباب منها قلة مصادر الطبيعة الاقتصاد المغلق ، سياسة الدول أو عدم توزيع الثروات بشكل عادل ، وقد يكون الاستعمار سببا وكذلك عامل التقسيم الدولي للعمل حيث يختص الشمال بالصناعات والجنوب بالمواد الاولية والاستهلاك وانتشار ثقافة المولات في الجنوب والعملة وكذلك علاقة الارض بالافراد(المصدر نفسه). ونحن نعتقد بان العامل الاخير من اهم الاسباب التي ادت الى الفقر لان كل شئ يأتي من الارض ، فمأكل الانسان وملبسه ومشربه ورفاهيته تأتي من الارض . واذا عجزت الارض من الانتاج ما يواكب الزيادة السكانية ، فالنتيجة الحتمية لذلك هي الفقر والبؤس (المصدر نفسه). ولكن من هو الفقير ؟ الفقراء هم الذين لا يملكون ارضا ، او الذين اضطروا الى النزوح عن ارضهم نتيجة حرب ما أو غير القادرين على العمل بسبب الشيخوخة او المرض او الاعاقة الجسدية او المستبعد بسبب وجود الاستعمار او نظم التمييز العنصري من خلال وجودهم كمواطنين من الدرجة الثانية في بلاده بسبب ميولهم السياسية او عاداتهم الاجتماعية او كونهم اقلية بسبب لونهم او عرقهم او لغتهم او دينهم او مذهبهم والمستغلون اقتصاديا لعدم قدرتهم على منافسة التسعيرة التجارية والمناوئون لسياسة الدولة الذين لا يجدون عملا الا بموافقة من بيده القوة السياسية والعاملون الذين يتقاضون اجورا اقل مما يستحقون في مقابل ما يقدموه من عمل والعاطلون عن العمل بفضل الركود الاقتصادي او التغيير التكنولوجي او الافلاس التجاري والعمالة الوافدة المتنقلة. والفقير هو القادر على العمل ويحمل كفاءة علمية وبدنية ولايجدون في سوق العمل عملا ، او فقراء الطبقات الدنيا(ابراهيم ٢٠١٢). تعتبر ازمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية من اهم اسباب العنف والتطرف . فنتيجة لفشل عملية التنمية تفاقمت المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في العديد من البلدان العربية والاسلامية . ومن هذه المشكلات على سبيل المثال البطالة والارتفاع المستمر في اسعار الخدمات والسلع وتدهور مستوى معيشة قطاعات عريضة من المواطنين وتدني مستوى المرافق والخدمات في مجالات حيوية مثل الصحة والتعليم والمواصلات والاسكان والكهرباء والمياه النظيفة والدعم الاجتماعي . ومثل هذه المشكلات وغيرها تخلق بيئة للأرهاب وملائمة للعنف حيث ان الفئات الاجتماعية المتضررة منها يمكن ان تنخرط في اعمال

"داعش" وحيث يقوم بفرض فدية مقابل إطلاق سراح من يقعون في الأسر وكذلك يقومون باعمال سرقة للاثار كذلك الاستيلاء على الأموال الموجودة في البنوك وأيضا تُفرض أتاوات و ضرائب (بما يسمى بركة لبيت مال المسلمين) الى الأفراد الموجودين داخل حدود الدولة (الشهراني، المصدر السابق).

انطلاقا مما سبق تحاول التنظيمات الارهابية احيانا تحقيق اهداف سياسية بطرق اقتصادية والعكس هو الصحيح هذه المعادلة تعتمد على حجم ونوع الفساد (سياسي او اقتصادي او اداري) في دولة معينة وهذا ما يسهل الطريق للتنظيمات لتحقيق اهدافها لذا يميل الباحثان الى اعتبار الفساد السياسي هو الاخطر مقارنة مع باقي انواع الفساد لانه ليس فقط هو احد المصادر للمشاكل الداخلية انما هو ايضا مصدر رئيسي للمشاكل الخارجية لذلك سوف نوضح هذا في المبحث الرابع بشكل اوسع (بركات ٢٠٠٥).

٥. عوامل انتشار الارهاب

من الضروري الفهم بأنه لا يمكن القضاء على هذه الظاهرة إذا لم تشخص العوامل التي تكمن وراءها فالمسألة الرئيسية التي تواجه تشخيص أسباب الظاهرة هي تباين التفسيرات في تحليل الظاهرة نفسها و هذه الاختلافات تعود إلى اختلاف وجهات النظر في تفسير المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنشأ عنها هذه الظاهرة وبالرغم من ذلك فان هناك اتفاقا حول عدد من أسباب الإرهاب على الأقل في الجانب السياسي والاقتصادي كمحصلة كونها وحمين لعملة واحدة وعلى هذا الاساس تكون للارهاب عوامل مختلفة ودوافع خفية متباينة.

٥.١ العوامل الداخلية للارهاب

ظاهرة الفساد السياسي في معظم البلدان هي المصدر الرئيسي للمشكلات الداخلية حيث ان الازمات الاقتصادية المستمرة ابتداء من الفقر و البطالة والتهميش نتيجة لحالات الكسب غير المشروع في الصفقات التي تتم بشكل غير قانوني من قبل أشخاص ذوي نفوذ في الدولة مثل هذه الممارسات تولد لدى المجتمعات الشباب أو الناس المحرومين سلوكا عدوانيا عنيفا من الكبت سرعان ما ينفجر بعمل عدواني منظم يستهدف الاشخاص والمؤسسات أو الدولة ذاتها مما يؤدي إلى تدهور الأبنية الاقتصادية - الاجتماعية للدولة وهنا يتخذ الإرهاب صورا عديدة منها (حالات السلب والنهب وعمليات الاختطاف المنظمة المصحوبة بدفع فدية مالية معينة تستخدم لتمويل عمليات إرهابية على الصعيد السياسي من تنظيم حملات مسلحة وغيرها(الظاهر ١٩٨٨). وعلى

أساس ما تقدم يمكن تقسيم هذا المطلب الى الفروع التالية

الاقتصادي والسياسي فضلا عن وجود اختلالات هيكلية مكانية بارزة بين ارجاء العراق وضمن محافظاتهما مما يخلق حالة من عدم الانسجام بين مكوناته تعظم من اليات التجزئة والتنافر والتباعد مما الحق اضرارا بالامن الوطني (حسين ٢٠٠٧).

٣.١.٥ انتشار السلاح وسهولة الحصول على التقنيات الحديثة

من نتائج الحرب الباردة انتشار تجارة السلاح على نطاق واسع ومن ثم استفادت المنظمات الارهابية من وفرة السلاح في السوق بما في ذلك بعض الاسلحة عالية التقنية والتدمير وحتى الاسلحة فوق التقليدية . كما قدمت التقنية الحديثة وسائل جديدة للمتفجرات والتجهيزات الالكترونية . وتفيد تقنيات الاتصال ابتداءً من محطات البث التلفزيوني ذات الدائرة المحددة ومحطات البث الاذاعي والفيديو والفاكس والتليفونات المحمولة ووسائل الاتصال واجهزة الاستشعار عن بعد وايضا الكومبيوتر والانترنت والتقنيات الحديثة التي تساعد الارهابيين على ارتكاب أكثر العمليات جرأة وخطورة اذ يتسم العصر بتقنية عالية من نوعيات السلاح المستخدم والمتوافر لدى الافراد ، الامر الذي يسهل احداث دمار عن بعد وفي وقت لاحق ليطمأن الارهابي مما يساعده على الهروب (المصدر نفسه). فيستخدم الان الارهابيون شبكة الانترنت واليوتيوب والفيديو في الاتصال وجمع الاموال وتحضير العمليات الارهابية والتخطيط لها وتنفيذها عبر استخدام مواقع يصعب الاشتباه فيها . كما فعل منفذو عمليات ١١ ايلول عام ٢٠٠١ في واشنطن ونيويورك وكذلك يمتلكون اجهزة التشويش على المراقبة والامام بخبرات العمل باجهزة الكومبيوتر وان اعدادا كبيرة من الكوادر الارهابية تلقت تدريباتها بالكامل في وقت سابق على ايدي مخبرات دول اخرى او منظمات ارهابية ذات خبرة طويلة في هذا المجال ونحن نرى ان ثورات الربيع العربي بعد سقوط الانظمة في العراق وليبيا ومصر وتونس واستمرار الثورة في سوريا وفرت للتنظيمات الارهابية كميات هائلة من الاسلحة والذخيرة (بلوط ٢٠١١).

٢.٥ سياسة التبعية

تتنوع اشكال التبعية التي تربط العالمين العربي و الاسلامي بالدول الغربية ، ومن اهم هذه الاشكال (التبعية السياسية والاقتصادية والتجارية والمالية والتكنولوجية). ثم ان الدول التابعة مرتبطة اوثق الارتباط رغم حصولها على الاستقلال السياسي بالدول الغربية الاكثر رقيا بحيث نلاحظ انها تسير دائما في فلكها ليس سياسيا فحسب بل كذلك اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وماليا (كرو المصدر السابق) اما التبعية الاقتصادية ، فتعني ان تكون المفاصل الاساسية للاقتصاد الوطني تحت سيطرة الراسمال الاجنبي

عنف سياسية للتعبير عن السخط و الاحتجاج والمطالبة بمعالجة المشكلات (المصدر نفسه).

٢.١.٥ الفشل في التنمية

هناك عدة عوامل تفسر تعثر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غالبية البلدان العربية منها تخبط السياسات لدى النظم الحاكمة وعدم وضوح الاولويات واستشراء الفساد السياسي والاداري وضعف الفاعلية في تنفيذ السياسات والخطط وقد اسهمت سياسات الاصلاح الاقتصادي من قبل البلدان العربية بضغط من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاعمار والخصخصة اسهمت في زيادة حدة مشكلات البطالة والتضخم والفساد والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية ، وكانت أكثر ضررا بالفقراء ومحدودي الدخل وشكلت مصدرا للاحتجاجات وحاضنة للارهابيين (كرو، المصدر السابق). إن التنمية فعل ارادي تقوم به الدول بقرار سياسي واع يدخل فيه عنصر الانسان كقرار ومكتسب . والتنمية هي تراكم نوعي يطال مختلف جوانب الحياة الاقتصادية وهي فعل يستوجب التدخل والتوجيه والتخطيط من قبل الدولة التي تمتلك القدرة على ان تنمي المجتمع اقتصاديا بشكل خاص (العلوي و ولد اباه ٢٠٠٦) والتنمية سياسيا تلجا اليها الدول للتخلص من التبعية الاقتصادية والنهوض في مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية للدول عبر تحسين نوعية الانتاج وزيادته , وارتفاع مستوى الدخل والتنمية يتطلب توجيه وتخطيط مجمل الموارد المادية والبشرية والتنمية تعني بالدرجة الاولى التنمية الاقتصادية التي تؤدي بالضرورة الى التنمية الاجتماعية الشاملة (المصدر نفسه) تعتمد التنمية على ثلاث ركائز اساسية وهي: (كرو، المصدر السابق)

أ. المساواة في فرص الحياة .

ب. توسيع خيارات فرص الحياة .

ت. تحجيم روابط التبعية .

والركائز الثلاث هي في الواقع ما ينطوي عليه مفهوم التحرر الانساني بالتنمية والتحرر هما مصطلحان او مفهومان لهما نفس المضمون وكلاهما يعني الاخر وكلاهما يشترط وينطوي على ازالة الاستغلال بكل صوره وعلى تفعيل كل الامكانيات البشرية الكامنة للانتاج والابداع ولا بد من ارادة التنمية وتصميم هذه الارادة على تحقيق التحرر من التبعية ازاء الدول الاجنبية (السك ٢٠١٥). كشف واقع التنمية البشرية في العراق عن وجود فجوة متنامية بين مؤشرات دليل واتجاهات التنمية البشرية مقارنة بدول متقدمة وحتى اخرى نامية بالرغم من الطاقات الموردية الكبيرة مما يعني وجود خلل في الاداء

الكورد في كوردستان العراق وتركيا وسوريا وكذلك المسيحيين في جنوب السودان (هادي ١٩٨٩). ان تعبير الاندماج لا تقصد به دائما عملية الصهر القسري بقدر ما تقصد به عملية التكامل القومي والتلاحم بين ابناء الشعب الواحد. ويعرف قاموس لاروس الاندماج الاجتماعي ، انه تلك العملية التي تتضمن اندماج جميع الاجزاء المختلفة في نظام محدود وضمان تحقيق انسجامها . اي احتواء الكل للاجزاء بل انه ذلك يجب ان يتم بالصورة التي تضمن تجانسا وتمثالا متفاعلا في وضع هذه الاجزاء في إطار الكل المندمج قوميا/الريعي واخرون (٢٠٠٦). ان ما يعرقل نمو الوحدة الوطنية وتكوين الامة او الدولة الوطنية هو ذلك الشعور المتناصل في النفوس الذي يعتبر ان الالتئام الى القبيلة او الطائفة او المذهب او العرق هو اهم من اي ائتاء اخر ، مما يولد الاحساس بالتمييز والغربة والوجود المستقل وتعمق تلك المظاهر الانظمة الاستبدادية العربية التي تغذيها والخطورة تكمن في تأثير ذلك الشعور في ممارسات وسلوك ونهج الفرد والنخب السياسية الاستبدادية الحاكمة (المشهاني ١٩٩٠). ان التباعد بين الطوائف والمذاهب والاثنيات وخاصة الثقافية منها في البلدان العربية ما زال متجذرا ويغذيها الاستبداد وهو يطفو على السطح كلما كانت الاوضاع متردية ومتراجعة والمشتركات والجوامع واهية بسبب ضعف الاندماج الوطني والفضل في توفير الامن والتنمية ، وهذه الظاهرة تشترك فيه معظم البلدان العربية وبلدان العالم الثالث (ابراهيم، المصدر السابق). كما ان معالجة مشكلة الاقليات في بعض بلدان المنطقة استنادا الى اسس ومبادئ المواطنة وسيادة القانون والعدالة في توزيع السلطة والثروة واحترام الخصوصية اللغوية والثقافية والدينية للاقليات انما يسهم في نزع فتيل كثير من الازمات الداخلية والنزاعات العرقية او الدينية او الطائفية التي تسغلها قوى خارجية للتدخل في الشؤون الداخلية لبعض البلدان العربية وبلدان المنطقة ويعقد عملية الاندماج الوطني بشعور الاقليات بالاعتراب في دولهم (البوتاني ٢٠١٢).

٦.١ التفسير الخاطئ للدين

تكمن الخطورة في الاسلام السياسي في انزال النصوص القرآنية في غير موضعها ومثال ذلك النصوص الدالة على السمع والطاعة للامام وعدم مخالفة امره وما الى ذلك من الوعيد الذي ورد في مخالفة امر الامير والذي يقصد به الامام العام او ولي الامر فاصح كلام الامير مقدسا وان كان فيه هلاك المطيع او هلاك غيره (اسبنداري ٢٠٠٦). ويقومون بتوحيش الدين عن طريق انتقائها النصوص الدينية وبتراثها عن السياق العام لها ويمثل هذا الفعل احد الاسباب الرئيسية في اقتناع الاخيرين بممارسة

اي تتسلم الادارة دون القرار المستقل في السعودية مثلا شركة ارامكو تسيطر على ٩٧% من انتاج النفط والغاز السعوديين ، اي يمثل هذا الانتاج المصدر الرئيسي للدخل الوطني . كما تعتمد السعودية على الخبرات غير الوطنية في مجالات عديدة ابتداء من وضع التخطيط الاقتصادي الى انشاء المصانع وتشغيلها واختيار التكنولوجيا والخاصة ومن ثم تسويق منتجاتها (علي ١٩٧٨). اما التبعية الغذائية فتتمثل في انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي العربي في تأمين الغذاء وتزايد نسبة الاعتماد على الخارج لتأمينه والغذاء اصبح وسيلة الضغط السياسي التي تستخدمها الدول الغربية ضد العرب والمسلمين وقد اصبح القمح سلعة سياسية لفرض سلب وضرب الاستقلال الوطني (حسين المصدر السابق). اما التبعية التقنية ، فتعني الاعتماد على الاستيراد الفكري سواء كان على هيئة مادية مثل استيراد التكنولوجيا ونظام القياسات الموحدة وبراءات الاختراع او نتائج البحوث العلمية والتكنولوجية ام بشكلها الحي مثل استخدام الخبراء والمستشارين والاساتذة او ارسال الطلاب الى الخارج في بعثات اجنبية وتحاول الدول المتقدمة ان تشد الدول العربية والاسلامية الواقعة في فلكها ، اي فلك مصالحها تكنولوجيا وفكريا (كرو ، المصدر السابق)، وان اعتماد دول العالم الثالث على التكنولوجيا الجاهزة المستوردة ادى الى قتل روح الابداع فيها ومهد لأبشع صور التقسيم العمل الدولي وتشجيع هجرة العقول من العالم الثالث الى الغرب بإغراءات عديدة (سلامة ٢٠٠٥).

٦.٢ تضارب الهويات الاجتماعية

عند ولادة الدولة القطرية تنازعها على الاقل ثلاث هويات متنافسة ان لم نقل متناقضة ، الوطنية ، القومية ، الدينية . وكان من شأن كل اختيار ضمني وصرح ان يحدث مشكلات داخلية واقليمية ومسالة الهوية او ازمته ترتبط بمسالة الاندماج السياسي والاجتماعي للمكونات في بعض اقطار العالم الثالث (المصدر نفسه). ان الاختيار بين الهويات المتنافسة يطوي على استبعاد او اغتراب احد التكوينات الاجتماعية من المجرى الرئيسي للحياة السياسية العامة في الدولة القطرية ، فالاختيار الاسمي او الفعلي لهوية قومية عربية للدولة القطرية مثلا يستبعد مشاركة غير العرب من ابناء الدولة في المشاركة والحياة السياسية ومن ثم يتركهم يشعرون بالاعتراب داخل اوطانهم في اطار الثقافة السياسية المدنية السائدة رسميا ، وهي حالة قد تدفع بابناء هذه التكوينات الى التوقع والانسحاب والانزواء او الى التمرد والعصيان وفي كلتا الحالتين لا يتوقع منهم أي شيء لهذه الدولة ومسيرتها وهويتها (التي لا تعترف بهويتهم الخاصة غير العربية). مثل حالة

في عالمنا اليوم ، لكننا لا نستطيع ان ننكر العوامل الإقليمية و الدولية و ذلك من خلال تقسيم هذا المطلب الى فرعين ، الفرع الاول البيئة الإقليمية و الفرع الثاني البيئة الدولية.

٦.٢.١ العوامل الإقليمية

في عالمنا اليوم بات باديا للعيان أن البيئة الإقليمية التي تشكلت التنظيمات الإرهابية في رحابها مثل بيئة حاضنة لها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. على سبيل المثال ، الفساد السياسي هو احد المصادر الرئيسية للصراعات الداخلية و الخارجية التي ظهرت في دول المنطقة بالتالي هذه الصراعات سهلت لتأسيس التنظيمات الإرهابية و تحولها إلى دويلات جهادية خاصة في ظل نظام إقليمي عربي متهاك والذي يشهد حالة الفساد السياسي المتفشي و التي تعتبر الاخطر كما وضعنا مسبقا مما يولد حالة من القابلية للاختراق التي تعانیه دول الإقليم سياسيا، واجتماعيا، وأمنيا(المصدر نفسه).

والفساد السياسي أسهم ايضا في تفشي حالة الضعف داخليا مما يسهل على دول الجوار اختراق الدول بطرق مختلفة. من خلال دعم التنظيمات الإرهابية على سبيل المثال، الدول العربية ، خاصة بعد احداث الربيع العربي وفي ظل تفكك النظام العربي ، وجعلت من هذه الدول فضاء لتدخلات واسعة من قبل دول الجوار، وساحة لتنافسها من خلال طرق مختلفة للتدخل ، على سبيل المثال الفساد السياسي المتفشي في الدول العربية سهلت التغلغل والنفوذ من اطراف خارجية على اطراف سياسية واثنية داخلية تخوض صراعات بالوكالة عن هذه الدول داخل الدولة العربية كما يتجلى في الحالة السورية ، أو حتي من خلال التدخل العسكري المباشر كما نشهد وجود ميليشيات إيرانية في سوريا أو دخول قوات تركية في العراق (Independent 2014) وبالرغم من المنافسة التركية الايرانية للتدخل في المنطقة العربية فإن إسرائيل هي الأخرى حاضرة بقوة في معركة اختراق الدولة العربية تلك والتي كانت محصلتها مزيدا من هشاشة العديد من الدول العربية وتفككها. واستغلت دول الجوار العربي التنظيمات الإرهابية كوسيلة لتحقيق مصالح خاصة مثل تركيا التي دعمت تنظيم "داعش"، وفتحت له طرق التمويل والإمداد عبر الحدود لاستخدامه لفرض معادلات قوة وصراع معينة في الساحة السورية ليس فقط في مواجهة النظام السوري المدعوم إيرانيا ولكن أيضا في مواجهة الكرد (Op. Cit.).

كما أن دول القارة الإفريقية، وأهمها إثيوبيا وإريتريا، اتخذت علاقتها مع النظام العربي شكلا صداميا حيث اتسعت الصراعات لتتعدى النزاعات الحدودية وامتدت للتأثير في الأمن المائي العربي (مثال سد النهضة الاثيوبي) خاصة في مصر والسودان (بركات،

الإرهاب باسم المقدس لان القران يدعو الى اعلان الحرب الدائمة على الآخرين والعولة جعلت العالم كلها دار حرب ولقد اساء الاستبداد الاسلام السياسي الى الدين بأخامه في السياسة وممارسة اشكال الارهاب الفكري (المصدر نفسه). ان استبداد الدين او تدين السياسة هو فعل خاطئ من الناحية المنهجية ، ذلك انه يطرح رايا او موقفا او برنامجا فان اختلفت معه كنت معارضا سياسيا او معترضا عليه . ولكن هذا الراي اذا جاء متشحا بالدين او مستخدما غطاء الدين اوحى اليك او حتى فرض عليك ان هذا القول هو الدين ذاته او في احسن الاحوال هو الراي الصحيح في الدين فان خالفته فانك تختلف مع الدين الحنيف ومن هو السياسي الذي يرغب او يتجاسر فيختلف مع الدين ؟ كيف يكون الحوار الديمقراطي في دولة يحكمها استبداد الاسلام السياسي الذي يعتقد بمختلف تياراته انه دائما على حق وان من يخالفه على باطل ويستحق الرجم والعقاب (البوتاني، المصدر السابق). ان الاسلام السياسي يعمل على تحويل السياسة الى الدين والدين الى سياسة لذا يجب انسنة الاسلام لان الاسلام جاء رحمة للعالمين لا دعوة الى صناعة الموت وان الاتجاه العام للاسلام السياسي يقضي باحتكار رجال الدين او ممثليهم للسلطة كما هو الحال في افغانستان في عهد الطالبان و السعودية حيث لا احزاب سياسية ولا حرية صحافة ولا ديمقراطية (Newsweek 2014). وهذا الاتجاه يقود بالتالي نحو مزيد من الظلامية ورفض الديمقراطية والتوحش ويجعله كما كان سائدا في اوربا في العصور الوسطى حيث كانوا يخاطبون الناس باسم الاله ويمنحون الناس صكوك الغفران فيمكن القول هنا بان العوامل الداخلية خاصة الفقر و البطالة و التهميش لا تنفي أو تلغي دور العوامل الخارجية المسببة لظاهرة الإرهاب بل يمكن أن تساعد على تغذيتها وبالشكل الذي يقودها إلى حرب أو صراع اجتماعي مستمر وهذا ما سوف نبينه في المطلب الثاني.

٦.٢ العوامل الخارجية

كما وضعنا مسبقا فإن الفساد السياسي هو مصدر المشاكل الداخلية، وأيضاً الباحثان يؤكدان بأن الفساد السياسي هو مصدر المشاكل الخارجية للدول. و هنا سؤال يطرح نفسه : هل العوامل الداخلية ام العوامل الخارجية هي المسببة للإرهاب ؟ الباحثين يفترضان بان البيئة الخارجية المسببة لظاهرة الإرهاب لا تقل أهمية عن العوامل الداخلية كونها تؤثر مخرجات فعل الإرهاب ومحصلتها (واحدة) هي إشاعة روح الخوف والتهديد في جماعة معينة بقصد تحقيق أهداف معينة قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية... الخ. وكما وضعنا فإن العوامل الداخلية لها دور مهم في تفشي ظاهرة الارهاب

التغيرات الجوهرية فضلا عن فشل قواه الكبرى في احتواء التدهور الآخذ في الانتشار في الدول التي تتزايد فيها العمليات الارهابية ، وهو ما جعل البعض يطلق على هذه الحالة "توازن الضعف" (رشدي ٢٠١٦) على سبيل المثال كشفت أزمة الدولارات الجهادية عن هشاشة النظام الدولي الذي أتاح الفرصة لها لتحقيق أهدافها لانفرادها بقيادة النظام الدولي ، خاصة في الشرق الأوسط ، مما حال دون قدرة الولايات المتحدة على بناء استراتيجية عالمية متاسكة لمواجهة التنظيمات الإرهابية ولا نسي في هذا الإطار خبرة الولايات المتحدة السلبية في التدخل العسكري في العراق وأفغانستان وهو ما يدفع في اتجاه التآرجح بين التدخل البري ، والاكتفاء بضربات جوية لا تحقق الكثير (شكري واليازي ٢٠٠٢).

والاعلام العالمي ايضا له دور هام في إبراز هذه الظاهرة وقد زاد الاهتمام بهذه الظاهرة أكثر بعد أحداث نيويورك وواشنطن وما تعرض له الأمريكيون من أعراض فيروس الحمرة الخبيثة دون أن يدري أحد حتى الآن أي جهة هي صاحبة الطرود الجرثومية المرسله (المجيد، المصدر السابق). إن المتغيرات الدولية والتحديات الجديدة التي يشكها (النظام الدولي الجديد) مع العالم الخارجي والمتمثلة بعدة متغيرات منها زوال القطب السوفيتي وتربع الولايات المتحدة على قمة الهرم السياسي الدولي قد اضافت بعدا جديدا في تنامي ظاهرة الإرهاب عالميا. المتغير الاخر المتمثل بأحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ والتي ادت إلى ميلاد حقبة سياسية دولية جديدة سمتها الرئيسية الجحوش المتزايد نحو الاستخدام اللامحدود للوسائل العسكرية والضغط السياسية في مواجهة القوى المعارضة للولايات المتحدة ، وهو ما شجع على دعم وتعزيز ظاهرة الإرهاب العالمي التي تسير في خط تصاعدي إلى يومنا هذا (حسن طبرة، بدون تاريخ). على ضوء ما تقدم، يمكن القول بان فساد صناع القرار هو احد الاسباب الرئيسية للمشكلات الداخلية و الخارجية وتحقيق مصالحهم الخاصة بالتيعة السياسية والاقتصادية للدول المتقدمة والتي تؤدي بدورها إلى تدهور القدرة الشرائية وسوء توزيع الدخل واتساع رقعة التهميش و الفقر هذا فضلا عن ارتفاع نسبة البطالة التي تولد معها ارتفاع في معدلات الجريمة والإرهاب في تلك الدول.

٧. علاقة الفساد السياسي بظاهرة الارهاب في العراق

بغية التعرف على دور الفساد السياسي في نشوب الارهاب في العراق منذ العام ٢٠٠٤ و لغاية ٢٠١٤ فقد اعتمد الباحثين نمط التحليل الموضوعي للأثار المباشرة لممارسات

مصدر سابق). يمكن أن نلخص بان ارتفاع مستوى الفساد السياسي في الدول بمهد الطريق لحرب الوكالات بين الدول الإقليمية في تلك الدول لتحقيق مصالحها من خلال دعم التنظيمات الارهابية

٦.٢.٢ العوامل الدولية

ان دراسة العوامل الدولية المسببة لظاهرة الإرهاب لا تقل أهمية عن العوامل الداخلية او الإقليمية كونها تؤثر مخرجات فعل الإرهاب ومحصلتها (واحدة) هي تحقيق اهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية من خلال اشاعة الخوف في المجتمعات، وبالنظر لتعدد المداخل التي يمكن من خلالها معرفة وتشخيص ظاهرة الإرهاب على المستوى الخارجي يمكن الإشارة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٢ كانت قد شكلت لجنة متخصصة لدراسة الدوافع والأسباب التي تقف وراء شيوع ظاهرة الإرهاب وكان تشخيصها للأسباب الاقتصادية و السياسية كما يلي :

١. الاستغلال الاجنبي للموارد الطبيعية الوطنية والذي يمكن أن ينتج بفعل ظاهرة التبعية.
٢. تدمير ما لدى بعض البلدان من بنى تحتية ووسائل نقل وهيكل اقتصادية.
٣. الظلم والاستغلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
٤. الفقر والجوع والشقاء وخيبة الأمل أو الاحباط.

هذه العوامل مجتمعة تشكل محور أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب عالميا ومن الطبيعي بحث وتفحص عوامل أخرى تقف وراء هذه الظاهرة. أبرزها حالات التبعية السياسية والاقتصادية التي أدت إلى بروز أساليب متعددة لارتكاب أعمال إرهابية تعبر عن حالة الرفض للتبعية وللإستعمار والاستغلال على المستوى الدولي (بركات، المصدر نفسه). يضاف إلى العوامل الخارجية المتمثلة بسياسات الدول المتقدمة السياسات المتبعة من قبل المؤسسات المالية الدولية وبالذات البنك و صندوق النقد الدوليين عبر برامجها المتمثلة بالإصلاح الاقتصادي المشروطة باتباع سياسات مقيدة من قبل البلدان المطبقة لتلك البرامج إذ إن تطبيق هذه البلدان لتلك البرامج قد أدى إلى تدهور القدرة الشرائية و سوء توزيع الدخل واتساع رقعة التهميش و الفقر هذا فضلا عن ارتفاع نسبة البطالة التي تصاحب معها ارتفاع في معدلات الجريمة والإرهاب في تلك الدول (المجيد ٢٠١٥).

يضاف الى ذلك، النظام الدولي الذي يتعامل مع تلك الدول بحالة من الاضطراب في الهيكل ، والارتباك في الأداء، والضعف في الإرادة والإدارة ، والعجز عن التكيف مع

الفقر (المصدر نفسه). يعاني العراق كما هو شأن العديد من البلدان النامية من ظاهرة الفقر التي تحتاح قطاعات واسعة من المجتمع وهو ناتج عن السياسات الخاطئة للحكومات السابقة بالرغم من أنه يعتبر من مصاف الدول الغنية إلا أنه بعد التغيير الذي حدث في ٩/٤/٢٠٠٣ ، فقد ارتفعت نسبة الفقر بدرجات عالية لأسباب عديدة أهمها الفساد السياسي في الدولة (حسن ٢٠٠٨). من المعروف ان انتشار مظاهر الفساد السياسي في الدولة يؤدي الى تزايد حالات الافتقار فيها ، اذ يسهم الفساد السياسي الى تدني المستوى المعيشي و تراجع العدالة الاجتماعية لطبقات كثيرة نتيجة تركيز الثروات و السلطات بيد فئة الاقلية التي تمتلك المال والسلطة. ازدادت العمليات الارهابية في العراق منذ العام ٢٠٠٤ و لغاية ٢٠١٤ ، حيث ان المناطق الساخنة في شمال العراق مثال نينوى ، ديالى و صلاح الدين كانت تعاني من مستويات عالية من الفقر، عرفت بدخولها في التمرد و الارهاب ضد قوات التحالف الاجنبية والحكومة الوطنية وقد جاء ذلك في دراسة عراقية ميدانية (حسن ٢٠٠٨ ٢٠٠٨) لذا يتضح بأن الفقر كان احد اسباب عدم الاستقرار و الانحراف الاجتماعي الذي وقع في العراق على اعتباره عامل رئيسي ضمن مجموعة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة سببت التمرد والعنف و الارهاب في العراق وان هذا يمثل عاملا مباشرا و حلقة وصل مهمة بين ظاهرة الفساد السياسي والارهاب الذي حدث في العراق. انظر مخطط رقم (١). وهنا لم يتم ذكر الاثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية للفقر في العراق لان عامل الفقر مترابط مع عامل البطالة وسيتم التطرق الى نتائجه في الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي عند دراسة عامل البطالة في الفرع القادم.

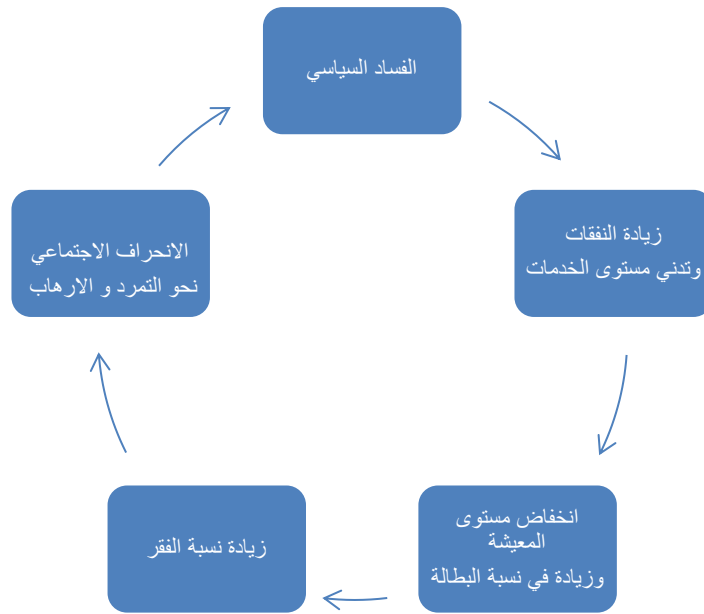
الفساد السياسي في العراق مثال مشكلة الفقر والبطالة وسياسة التهميش. عموما سوف يتم تحليل الموضوع في مطلبين ، و كما يلي :

١.٧ الفساد السياسي والظواهر الاجتماعية السلبية

بداية نفترض ان طبيعة العلاقة بين الفساد السياسي والمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية كالفقر والبطالة والتهميش... الخ هي علاقة مباشرة شرط توفر عوامل اخرى مساعدة للفقر والبطالة في ترابطها بين الفساد السياسي والارهاب الا انه سوف يتم التطرق الى اوجه الصلة بين هذين العاملين في العراق ومدى تأثير الفقر والبطالة في نشوب التمرد والارهاب في العراق منذ العام ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠١٤.

٢.٧ تأثير الفقر على الفساد السياسي والارهاب

يعاني العراق كما هو شأن الكثير من البلدان النامية من ظاهرة الفقر في المجتمع ، إذ إن الفقر في العراق هو نتيجة لعقود من الزمن تعاقبت عليه الكثير من الحكومات الفاسدة ، برغم امتلاكه الثروات الاقتصادية التي تؤهله إلى مصاف الدول الغنية ، حيث يمتلك العراق ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم (المصدر نفسه). يختلف مفهوم الفقر باختلاف الدول والازمنة إذ لا يوجد تعريف متفق عليه لاسباب سياسية واقتصادية واجتماعية برغم ذلك فهناك اتفاق بوجود علاقة بين الفقر واشباع الحاجات الاساسية المادية وغير المادية كالصحة والتعليم والغذاء والماء والامن ... الخ (عبد الجبار واخرون ٢٠٠٧). عشية الحرب في العراق في العام ٢٠٠٣ كان الاقتصاد العراقي يتجه نحو الاسوء (برنامج الامم المتحدة الانمائي ٢٠٠٩). وفي عام ٢٠٠٦ اعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق ان نسبة الفقر في العراق بلغت نحو ٢٠% من اجمالي عدد السكان (الزبيدي ٢٠٠٨). وفي تقرير منظمة الشفافية الدولية للعام ٢٠٠٩ أكد بأن العراق قد حصل على نسبة ٢٢.٩% من عدد السكان الذين هم تحت خط



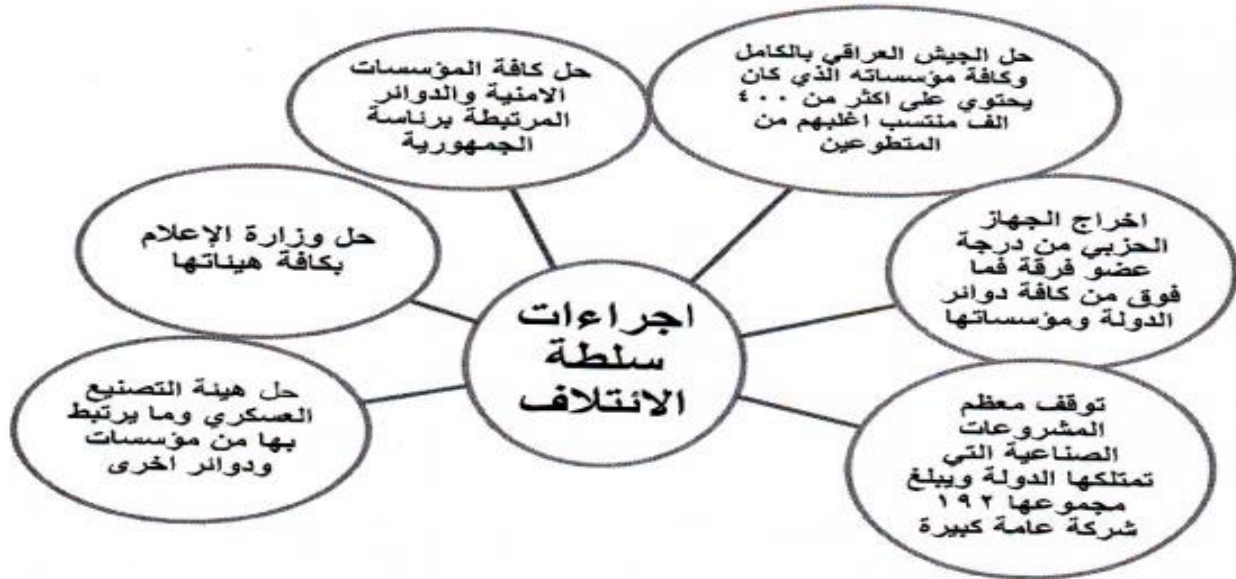
مخطط رقم ١ : دورة حياة الفساد السياسي

١.٢.٧ دور البطالة في تنامي الارهاب

هذا النوع من البطالة نتيجة لركود قطاع الاعمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل، كما قد ينشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية بينما النوع الرابع هو البطالة المنقعة: تنشأ البطالة المنقعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشتغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئاً تقريباً حيث إذا انسحبت من أماكن عملها فإنها لا تؤثر على حجم الإنتاج، واخيراً النوع الخامس هو البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية: فالبطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها الشخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة، وهناك أنواع أخرى مثال البطالة السلوكية والبطالة الطبيعية وتوازن البطالة والعمالة الناقصة... الخ (الريعي و خلف).

يختلف مفهوم البطالة من مجتمع لآخر باختلاف طبيعة ذلك المجتمع ومفاهيمه وتقاليده ونوعية العمل الذي يمتنه وهناك أنواع عديدة للبطالة مثال النوع الأول البطالة الهيكلية وهي بطالة جزئية بمعنى انها تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين وهي لا تمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد، يمكن أن ينتشر هذا النوع من البطالة في أجزاء واسعة ومتعددة في إقليم البلد الواحد، أما النوع الثاني للبطالة فهو: البطالة الاحتكاكية: هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني، أما النوع الثالث فهو البطالة الدورية أو الموسمية: ينشأ

مخطط رقم ٢: يوضح اجراءات سلطة الائتلاف في العراق بعد عام ٢٠٠٣



المصدر: بي حمودي ، المصدر نفسه ، ص ١٤٢.

المجتمعات في الكثير من الدول ومنها العراق نتيجة للآثار الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية السلبية التي تركها على افراد المجتمع بصورة عامة ، حيث تعتبر ظاهرة البطالة محور وما يعان من الظواهر السلبية كعرقلة النمو الاقتصادي وزيادة معدلات الفقر فضلا عن انها تزيد معدلات التمرد وعدم الاستقرار الأمني والسياسي والعنف والجريمة بكافة أنواعها (عبد الجبار و اخرون، المصدر السابق). وعادة استغلت تلك الظواهر السلبية الفاسدة المنتشرة في المجتمع العراقي من قبل تنظيمات ارهابية معينة (تنظيم القاعدة وداعش) لممارسة العنف والارهاب احيانا بحجة الانتقام من الاوضاع الراهنة لتحقيق اهدافها غير المعلنة. انظر مخطط رقم (٣) .

قد وضع المخطط ٢ اجراءات سلطة الائتلاف التي كان احد اسباب البطالة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وفي ظل هذه السياسة التي اعتمدت من قبل سلطة الائتلاف، تفاقمت الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية وتدني المستوى المعاشي وانتشرت البطالة بشكل خطير وكانت احد أهم الأسباب التدهور الأمني وزيادة العنف و تفشي ظاهرة الارهاب. من المعروف ان انتشار مظاهر الفساد السياسي في الدولة يؤدي الى تزايد حالات البطالة فيها ، اذ يسهم الفساد السياسي الى عدم قدرة القطاع الخاص اخذ دور مهم في الاقتصاد العراقي لضعف رأس المال وهروب الكثير منه إلى الخارج وتدني المستوى المعيشي وتراجع العدالة الاجتماعية لطبقات كثيرة نتيجة تركيز رأس المال في أيدي فئة قليلة من المواطنين والذين يفضلون الاستثمار في الخارج. تعد البطالة احد اخطر المشاكل التي تعاني منها

مخطط ٣: يوضح الآثار الناجمة عن البطالة في العراق



المصدر: مي حمودي ، المصدر السابق ، ص ١٤٤

من علماء السنة ورجال الدين وأكاديميين فضلا عن الطيارين العراقيين كل ذلك كان يجعل السنة مستهدفون لسبب او لآخر (عبد الواحد ٢٠١٦). ومنذ تسلم نوري المالكي رئاسة الحكومة عام ٢٠٠٦ دخل العراق مرحلة جديدة تميزت بتوترات سياسية بين مكوناته المختلفة وعلى راسها المكون السني الذي عانى التهميش والاقصاء من قبل حكومة المالكي مما سهل في كسب مشاعر اهل السنة وولد فراغا لدى الشارع السني ، من السهل التأثير عليه اذ رافقت هذه الظروف تجمعات احتجاجية امتدت من الحويجة الى الموصل والانبار واكبها موقف حكومي غير مسؤول كان من ابرز مظاهر التعميم بالاحتجين بالقوة العسكرية هذا الموقف غير المسؤول من قبل حكومة المالكي ادى الى حدوث فراغ امني ملاء بسهولة تنظيم داعش خصوصا ان اغلب وجهاء السنة اتهموا بالارهاب واقصو من المشهد السياسي امثال رافع العيساوي وطارق الهاشمي الذي انضم الى المحتجين في الانبار فلم يبق امام ابناء المكون السني الا حمل السلاح او دعم

٣.٧ سياسات التهميش وأثرها على الارهاب والفساد السياسي

بداية فترض ان طبيعة العلاقة بين الفساد السياسي والمشاكل السياسية والاجتماعية مثل التهميش لها علاقة مباشرة بالارهاب الا انه سوف يتم التطرق الى اوجه الصلة بين هذين العاملين في العراق و مدى تأثير سياسة التهميش للمكونات العراقية في نشوب التمرد والارهاب في العراق بين العام ٢٠٠٣ و ٢٠١٤. قبل عام ٢٠٠٣ كان النظام البعثي قد اتبع سياسة التهميش والاقصاء ازاء المجموعات المكونة للعراق ، مثل توزيع المناصب ، وتوزيع الثروات فقد كانت اغلبها لصالح العرب السنة على حساب العرب الشيعة والكلد بعد عام ٢٠٠٣ وبعد القضاء على النظام البعثي فإن العرب السنة شعروا بالتهميش بعد ان كانت السلطة يدهم بحيث تلاشى نفوذهم و ايقنوا بان محملا كان شكل الحكومة فانها سوف تهمش السنة واتباع سياسات التمييزية التي كانت تتبعها النظام السابق حيث كان هنالك عمليات تطهير واغتيالات لكثير

افراد وتغلغلهم في مؤسسات الحكم وسياسة نفوذ غير مشروع من اجل تحقيق اهداف لا اخلاقية

٥. عادة ما تستغل هذه الظاهرة السلبية الفاسدة المنتشرة في المجتمع من قبل تنظيمات ارهابية معيئة لممارسة العنف والارهاب احيانا بحجة الانتقام من الاوضاع الراهنة من الفقر والجهل والتهميش ومحاوله تغييرها واحيانا اخرى لتحقيق اهداف وغايات غير معلنة وغير شرعية.

٦. علاقة الفساد السياسي مع تفشي ظاهرة الارهاب هي علاقة محممة و بنوية ، ولكنها غير مباشرة، حيث ان الفساد السياسي التي تناولتها هذه الدراسة كونها الاخطر مقارنة مع باقي انواع الفساد ، تقود بشكل مباشر الى عدة مشاكل سياسية واجتماعية و اقتصادية كالفقر والبطالة والتهميش هي بدورها تؤدي الى نشوب ظاهرة الارهاب وبصورة مباشرة ، إلا أن هذه الفرضية ليست مطلقة ، حيث ان ظاهرة الارهاب لها عوامل و مسببات نشوبها الخاصة بها دون غيرها ، وهي تختلف عن مسببات عن ممارسات ارهابية اخرى ، حيث انها تحتاج الى دراسة خاصة بها والنظر في مسبباتها العميقة ، لفهمها بغية التوصل الى الحلول المناسبة للقضاء عليها.

٩. التوصيات

يوصي الباحثان بعدد من التوصيات وهي:

١. إقامة ورشة عمل حول مظاهر الفساد بشكل عام و الفساد السياسي بشكل خاص من قبل الحكومة، والأساليب التي يتم التعامل بها من قبل رجال السلطة لاستحصل الاموال غير المشروعة على حساب المواطن الفقير.

٢. ان تعمل الدولة على تنوع اقتصادياتها ولا تعتمد على مصدر واحد كالنفط في سبيل القضاء او تخفيف ظاهرة الفقر والبطالة.

٣. ان تعمل الحكومة العراقية على تطبيق مفهوم العدالة و التنمية وعدم تهيميش لاي مكون.

٤. عدم تسييس قضية الفساد في العراق ، حيث يلاحظ بان اغلب استجوابات الوزراء من قبل البرلمان تتحول الى محامرات غير مثمرة مدفوعة لاغراض سياسية.

٥. يبدو ومن خلال هذه الدراسة ان الحل الأكثر بركائبية والانجح لمكافحة الفساد والارهاب في العراق بكل اشكالها يتمثل بتأسيس دولة المواطنة وبالمشاركة والشفافية والمساءلة حيث تتطابق مع مفهوم الحكم الرشيد(الصالح) وقد عرفت الامم المتحدة الحكم

المسلحين الذين دخلوا الى مدنهم (المصدر نفسه). اختلف الباحثون في تحديد طبيعة العلاقة بين سياسة التهميش و ظاهرة الارهاب فمنهم من يعتبر سياسة التهميش احد الاسباب الرئيسية للارهاب ، و منهم على عكس ذلك تماما الا ان الباحثان يميلان الى الراي الاول بعد تشكيل حكومة الائتلاف في ٢٠٠٣ انخرط العديد من ابناء المكون السني الى جماعات المتطرفين سواء تابعة للقاعدة او التي كانت تعمل لصالحها او لداعش. وان احد الأسباب المباشرة لتواجد داعش في المناطق السنية في عام ٢٠١٤ هو ما اعتبره السنة تهميشا لهم من قبل الحكومة الشيعية في بغداد وعدم اعطائهم دور بارز لهم داخل المؤسسة العسكرية والمؤسسات الاخرى التي كانت الى الماضي القريب بيد السنة هذه الاسباب وغيرها كلها ساهمت في لحظة غير متوقعة سقوط مدينة الموصل بيد داعش وخرج اغلب سكان المدينة مرحبين باحتلال داعش لمدينتهم سواء كان لعدم قناعاتهم بحكومة بغداد او بسبب الخوف من التنظيم (حسن، ٢٠١١) علما ان كل ما قيل هو بخصوص العراق دون اقليم كردستان ، والذي منذ ٢٠٠٣ الى ٢٠١٤ لم يشهد انه ظاهرة ارهابية تذكر، و يمكن القول على الرغم من تفشي حالة الفساد في الاقليم الا ان حكومة الاقليم كانت وماتزال تهتم وتحمي حقوق الاثنيات والاقليات المختلفة فيها ناهيك من ان الاقليم اصلا غير متعدد الاثنيات حيث ان القومية الكوردية هي الاغلبية باستثناء الاثنيات المحدودة عدديا كالتركمان والعرب والمسيحيين (المصدر نفسه).

٨. الخاتمة

في ختام هذا البحث بوسعنا ايراد بعض الملاحظات بشأنه :

١. الفساد بشكل عام يعد فعلا انسانيا يقوم به فرد او جماعة يسعى فاعله من دائرته لتحقيق المكاسب غير المشروعة من مصادر المال العام او الخاص بهدف تحقيق اغراض ذاتية غالبا ماتكون غير نبيلة.

٢. لقد ازدادت عمليات الفساد في الوقت الحاضر حتى اصبحت ظاهرة منتشرة بين مجتمعات عديدة.

٣. ان اخطر مظاهر الفساد هو ذلك الذي ينتشر بين ابناء الطبقة السياسية، وهذا ما يسمى بالفساد السياسي.

٤. ان من بين اخطر اثار الفساد عدم فعالية مؤسسات الدولة وضياح القوة وخلق الفوارق الاجتماعية والسياسية مثل الفقر والجهل والتهميش وصعود جماعات او حتى

محمد حسن عمر: غسيل الاموال وعلاقته بالمصارف والبنوك، (٢٠١٠)، دراسة قانونية مقارنة، دار
تقديلا للنشر والتوزيع، عمان.
محمد حسن عمر، (٢٠٠٤)، نقلا عن: عماد الشيخ داود: الشفافية ومراقبة الفساد بحث في الفساد
والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
محمد عزيز شكري وأمل اليازجي، (٢٠٠٢)، الارهاب الدولي والنظام العالمي الزاهن، حوارات القرن
الجديد، سوريا، دار الفكر، دمشق.

البحوث

حسن طبرة (٢٠١٣)، دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في العراق، مجلة الزاهة للبحوث
والدراسات، العدد السادس.
داراهيم علي كرو، (٢٠١٤)، عوامل التغيير في الوطن العربي، الثورات العربية نموذجاً، اطروحة
دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت العربية.
د.حمدي عبدالرحمن، (١٩٩٣)، ظاهرة الفساد السياسي في افريقيا، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية
المصرية للاقتصاد السياسي، العدد ٤٣٢، القاهرة، ابريل.
علي بكر، (٢٠١٥)، أبعاد الحالة الناعشية في ليبيا، السياسة الدولية، عدد ٢٠٠٣، القاهرة.
محمد حسن، (٢٠١١)، دور الفساد في نشوب الصراع في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة،
منظمة ارام لحقوق الانسان، العراق، اقليم كردستان، الطبعة الاولى، دهوك.
الموسي سيد حمادي، (٢٠٠١)، التكاليف الاجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد
٢٦٦.
مي حمودي، (٢٠١٣)، واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام (٢٠٠٣) وسبل معالجتها، المعهد
الطبي التقني، بحث منشور، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد السابع والثلاثون،
بغداد.

المحاضرات والمقالات والتقارير

البنك الدولي للأشياء والتعمير، (٢٠٠٣): تقرير عن التنمية في العالم للعام ١٩٩٧، الحد من الفساد
والنفقات الخفية للدولة، القاهرة، ١٩٩٧، ص١١٢، نقلا عن: عماد صلاح عبد الرزاق
الشيخ داود: الفساد والاصلاح دراسة، اتحاد كتاب العرب، دمشق.
الريبي، فلاح خلف، (٢٠٠٨)، سبل معالجة ظاهرة البطالة في العراق، الحوار المتمدن / العدد
٢٢٥٤، سوريا.
هيئة الزاهة العراقية، (٢٠١٠): اهم إنجازات والمؤشرات الخاصة بهيئة خلال النصف من عام
(٢٠١٠)، التقرير الدوري لنشاطات الهيئة، ندوة الشفافية الدولية المنعقدة في عمان للفترة
(٢٠١٠ / ٧/٢٨) من قبل هيئة الزاهة العراقية ومنظمة (UNDP/العراق)، عمان.

المصادر الالكترونية

احمد وقع الله، (٢٠١٦/٢/١)، مستقبل الارهاب السياسي رهين باتجاهات النظام السياسي العالمي
، مقال على الانترنت، جريدة البيان WWW. ALBAIAN NEWS PAPER.
HTM
داليا رشدي، (٢٠١٦)، هيكلية الخطر: قراءة في احتمالات انتشار الدويلات الجهادية وانبارها،
مجلة السياسة الدولية، القاهرة، <http://www.siyassa.org>، تاريخ الزيارة ٢٠١٦/٤/٢٦
سروة عبد الواحد، (٢٠١٦)، ما هي داعش؟ كيف جاتوا للعراق؟ ما هو مصدر تمويلهم؟ (دراسة
مقتضبة عن تنظيم داعش)، NRT موقع، [http://www.nrttv.com/ar/birura-](http://www.nrttv.com/ar/birura-details.aspx?Jimare=2291)
٢٠١٦/٨/١، تاريخ الزيارة
محمد حسن عمر، (٢٠١١)، دور الفساد في نشوب النزاعات الداخلية، منظمة ارام، نقلا عن: غلين
كسلر و شدى الجبوري: هيئة الزاهة العراقية، وزارة النفط مؤلت ميليشيات... والمالكي عرقل
التحقيقات، منشور في صحيفة الشرق الاوسط الدولية، العدد (١٠٥٣٩)، ١٠/٦/٢٠٠٧.
متاح على الموقع الالكتروني التالي: (23/10/2009) Last visited: <http://aawasa.com>.
وحيد عبد المجيد، (يوليو ٢٠١٥)، توازن الضعف في النظام العالمي، السياسة الدولية، العدد ٢٠١٥
<http://www.siyassa.org/NewsQ/5341.aspx> تاريخ الزيارة ٢٠١٦/٤/١

المصادر باللغة الأجنبية

"Turkey Accused of Colluding with ISIS to Oppose Syrian Kurds and Assad
following Surprise Release of 49 hostages", (21 September 2014),
Independent.

الرشيد بأنه الحد من الفساد، والقضاء على الفقر والبطالة، وعدم التمييز والمساواة في
الوصول الى المناصب العامة.

قائمة المصادر

المصادر باللغة العربية

الكتب

اسماعيل عبد الفتاح عبدالكافي، (٢٠٠٨)، الارهاب ومحاربه في العالم المعاصر، وزارة الاعلام،
القاهرة.
انتصار ابراهيم وصفد حسام، (٢٠١١)، الاعلام الجديد: تطور الأداء والوسيلة والوظيفة، الدار
الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد.
د. احسان محمد حسن، (٢٠٠٨): علم الاجتماع العنف والارهاب، دار وائل للنشر، عمان.
د. إسماعيل عبد الفتاح، (٢٠٠٨): معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية، الدار العربي للنشر
والتوزيع، القاهرة.
د. سعد بن علي الشهراني، (٢٠١٤)، العامل الاقتصادي في ظاهرة الارهاب، جامعة نايف للعلوم
الامنية، الرياض.
د. غسان سلامة، (٢٠٠٥)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن
العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، بيروت.
د. فالح عبد الجبار واخرون، (٢٠٠٧): ديناميكيات النزاع في العراق، معهد الدراسات الاستراتيجية،
بيروت.
د. فايز محمد علي (١٩٧٨)، قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي في العالم الثالث، دار الطليعة للطباعة
والنشر، بيروت.
د. محمد بلوط، (٢٠١١)، التخطيط الاستراتيجي في عصر العولمة، دار العلوم العربية، بيروت.
د. احمد جمال الظاهر، (١٩٨٨)، دراسات في الفلسفة السياسية، مكتبة الكندي، ط١، اربد.
د.اسماعيل نوري الربيعي واخرون، (٢٠٠٦)، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مركز
دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت.
د.حسني توفيق ابراهيم، (٢٠١٢)، العنف السياسي في الوطن العربي، شؤون سياسية (٦)،
مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت.
د.حمدي عبدالعظيم، (٢٠١١)، عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعية، الاسكندرية.
د.خليل حسين، (٢٠٠٧)، قضايا دولية معاصرة، دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد،
دار المنهل اللبناني، ط١، بيروت.
د.رياض عزيز هادي، (١٩٨٩)، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مطبعة وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي، ط٢، بغداد.
د.سعيد بن سعيد العلوي والسيد ولد اباه (٢٠٠٦)، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي
، دار الفكر، ط١، دمشق.
د.عبدالرحمن اسبندي، (٢٠٠٦)، الارهاب في منظور قراني، مطبعة جامعة دهوك، دهوك.
د.عبدالفتاح علي البوتاني، (٢٠١٢)، الاسلام السياسي في اقليم كردستان العراق، ملاحظات
وانطباعات تاريخية وسياسية، مطبعة جامعة دهوك، ط١، دهوك.
د.محمد ازهر سعيد السالك (٢٠١٥)، العراق - ١٩٢١ - ٢٠٠٥، خارطة طريق لميلاد عراق جديد
، ط١، مطبعة خاني، دهوك.
د.محمد كاظم المشداني، (١٩٩٠)، النظم السياسية، المكتبة القانونية، ط١، بغداد.
د.يوسف خليفة اليوسف واخرون، (٢٠١١)، ازمة غياب العدالة الاجتماعية (ازمة الدولة في الوطن
العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
سمير التبر: الفقر والفساد في العالم العربي، (٢٠٠٩)، دار الساق، بيروت.
شريف احمد الطباخ، (٢٠١٢)، اثر الفساد السياسي في انتشار الجريمة، دار الفكر الجامعي،
العدد (٣)، الطبعة الاولى، الاسكندرية.
عادل المشومشي: مكافحة الارهاب، (٢٠١١)، منشورات زين الحقوقية، بيروت.

تاريخ الزيارة ٢٠١٦/٤/٢٦
 تاريخ الزيارة للموقع الإلكتروني [http://www.nrttv.com/ar/birura-](http://www.nrttv.com/ar/birura-details.aspx?Jimare=2291)
 تاريخ الزيارة ٢٠١٦/٨/١
 حسن أبو هنية ، البناء الهيكلي لتنظيم الدولة الإسلامية ، في : فاطمة الصادي (تحرير وإشراف) ،
 تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة، التأثير ، المستقبل ، مركز الجزيرة للدراسات ، البوحة،
 ٢٠١٤ ، ص ٣٥٠٤
 حسن طبرة ، دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في العراق ، بحث منشور ، مجلة النزاهة للبحوث
 و الدراسات ، العدد السادس ، بغداد ، ص ١٩ .
 حسن لطيف كاظم الزبيدي ، العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة و تكريس الفوضى ، مركز دراسات
 الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ٢١٩-٢٩٢ .
 د. محمد عبد المطلب ، المصدر نفسه ، ص ٣٧ .
 د. محمد عبد المطلب ، تعريف الارهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية و الاعتبارات الموضوعية
 ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٦ .
 د. ابراهيم علي كرو ، المصدر السابق ، ص ١٦٦ .
 د. ابراهيم علي كرو ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .
 د. ابراهيم علي كرو ، المصدر السابق ، ص ٣٤ .
 د. ابراهيم علي كرو ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .
 د. ابراهيم علي كرو ، المصدر السابق ، ص ٣١ .
 د. احسان محمد حسن: علم الاجتماع العنف والارهاب ، دار وائل للنشر، عمان ، ٢٠٠٨ ، ص
 ٢١٧ .
 د. احمد جمال الظاهر ، المصدر نفسه ، ص ٣٠٤ .
 د. احمد جمال الظاهر ، دراسات في الفلسفة السياسية ، مكتبة الكندي ، ط ١ ، اريد ، ١٩٨٨ ،
 ص ٣٠٣ .
 د. إساعيل عبد الفتاح : معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية ، البار العربي للنشر والتوزيع ،
 القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٠٣ .
 د. اساعيل نوري الربيعي وآخرون ، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة ، مركز دراسات الوحدة
 العربية ، ط ١ ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٨ وما بعدها .
 د. انتصار ابراهيم وصفد حسام ، الإعلام الجديد: تطور الأداء والوسيلة والوظيفة ، البار الجامعية
 للطباعة والنشر والترجمة، بغداد ، ٢٠١١ ص ١٣ .
 د. حسنين توفيق ابراهيم ، العنف السياسي في الوطن العربي ، شوؤن سياسية (٦) ، مركز
 دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ٢٥ .
 د. حسنين توفيق ابراهيم ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .
 د. حمدي عبدالعظيم ، عمولة الفساد وفساد العمولة ، البار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠١١ ،
 ص ١٦٨ .
 د. خليل حسين ، المصدر السابق ، ص ١٢٣ .
 د. رياض عزيز هادي ، المشكلات السياسية في العالم الثالث ، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث
 العلمي ، ط ٢ ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ٣٦٢ .
 د. سعد بن علي الشهراني ، العامل الاقتصادي في ظاهرة الارهاب ، جامعة نايف للعلوم الامنية ،
 الرياض ، ٢٠١٤ ، ص ٣٧-٣٨ .
 د. سعد بن علي الشهراني ، المصدر السابق ، ص ٤١ .
 د. عبد الرحمن اسبنداري ، الارهاب في منظور قراني ، مطبعة جامعة دهوك ، دهوك ، ٢٠٠٦ ،
 ص ٦٦ وما بعدها .
 د. عبد الفتاح علي البوتاني ، الاسلام السياسي في اقليم كردستان العراق ، ملاحظات وانطباعات
 تاريخية وسياسية ، مطبعة جامعة دهوك ، ط ١ ، دهوك ، ٢٠١٢ ، ص ١٧ .
 د. عبد الفتاح علي البوتاني ، المصدر السابق ، ص ١٠٣ ،
 د. غسان سلامة ، المجتمع والدولة في الوطن العربي ، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي ،
 مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٣ ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٣١ .
 د. فالح عبد الجبار وآخرون: ديناميكيات النزاع في العراق ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ،
 ٢٠٠٧ ، ص ٣٣ .

David Siddhartha Patel, January 2015), "ISIS in Iraq: What We Get Wrong and Why 2015 Is Not 2007 Redux", Middle East Brief, Crown Center for Middle East Studies, No87., pp. 4-5.

David Siddhartha Patel, (January 2015), "ISIS in Iraq: What We Get Wrong and Why 2015 Is Not 2007 Redux", Middle East Brief, Crown Center for Middle East Studies, No87.

Iran Says It's Willing to Fight ISIS(29 September 2014), for a Price", Newsweek.

Jytte Clausen,(January 2015), "Tweeting the Jihad: Social Media Networks of Western Foreign Fighters in Syria and Iraq", Studies in Conflict and Terrorism, Vol38., No1..

T.X. Hammes, "Fourth Generation Warfare Evolves, Fifth Emerges", Military Review, Vol87., No3., May-June 2007, pp. 22-23.

قائمة الهوامش

Jytte Clausen, "Tweeting the Jihad: Social Media Networks of Western Foreign Fighters in Syria and Iraq", Studies in Conflict and Terrorism, Vol38., No1., January 2015.

"Iran Says It's Willing to Fight ISIS, for a Price", Newsweek, 29 September 2014.

"Nations Trying to Stop Their Citizens From Going to Middle East to Fight for ISIS", New York Times, 12 September 2014

"Turkey Accused of Colluding with ISIS to Oppose Syrian Kurds and Assad following Surprise Release of 49 hostages", Independent, 21 September 2014.

David Siddhartha Patel, "ISIS in Iraq: What We Get Wrong and Why 2015 Is Not 2007 Redux", Middle East Brief, Crown Center for Middle East Studies, No87., January 2015, pp. 4-5

David Siddhartha Patel, "ISIS in Iraq: What We Get Wrong and Why 2015 Is Not 2007 Redux", Middle East Brief, Crown Center for Middle East Studies, No87., January 2015, pp. 4-5

George Michael, "The New Media and the Rise of Exhortatory Terrorism", Strategic Studies Quarterly, Vol7., Issue1, Spring 2013, pp. 50-55

<http://aawasa.com..> Last visited: (23/10/2009)

تاريخ الزيارة ٢٠١٦/٤/٢٤ <http://annabaa.org/nbahome/nba78/006.htm>

<http://www.siyassa.org>

تاريخ الزيارة ٢٠١٦/٤/١ <http://www.siyassa.org/NewsQ/5341.aspx>

Ibid. P40. Op. cit. P20 Op. Cit. P53

Rob Page, "ISIS and the Sectarian Conflict in the Middle East", Research Paper, No.15-16, House of Commons, March 2015, pp. 26-28

T.X. Hammes, "Fourth Generation Warfare Evolves, Fifth Emerges", Military Review, Vol87., No3., May-June 2007, pp. 22-23

احمد وقيع الله ، مستقبل الارهاب السياسي رهين باتجاهات النظام السياسي العالمي ، مقال على www.albaiannewspaper.html الانترنت ، جريدة البيان ، بتاريخ ٢٠١٦/٢/١

اسماعيل عبد الفتاح ، المصدر السابق ، ص ١٢٥ .

اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، الارهاب و محاربه في العالم المعاصر ، مصر ، منشورات وزارة الاعلام ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢٢ .

برنامج الامم المتحدة الاتماني/ المكتب الإقليمي للدول العربية : تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٩ ، تحديات امن الانسان في البلدان العربية ، مطبعة شركة كركي للنشر ، بيروت ، ص

٢٣٧ . متاح على الموقع الإلكتروني: www.Arab-hdr.org.

- د. فايز محمد علي ، قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي في العالم الثالث ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٥٣ - ٥٥ .
- د. محمد ازهر سعيد السباك ، العراق - ١٩٢١ - ٢٠٠٥ ، خارطة طريق لميلاد عراق جديد ، مطبعة خاني ، ط١ ، دهوك ، ٢٠١٥ ، ص ١٤٨
- د. محمد بلوط ، التخطيط الاستراتيجي في عصر العولمة ، دار العلوم العربية ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص ٤٠ - ٤٢ - ٧٠ .
- د. محمد كاظم المشهداني ، النظم السياسية ، المكتبة القانونية ، ط١ ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٢٤٩ .
- د. يوسف خليفة اليوسف وآخرون ، أزمة غياب العدالة الاجتماعية (أزمة الدولة في الوطن العربي) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص ٤٥٩ .
- د. إبراهيم علي كرو ، عوامل التغيير في الوطن العربي ، الثورات العربية نموذجاً ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بيروت العربية ، ٢٠١٤ ، ص ١٦٦ .
- د. حمدي عبدالرحمن ، ظاهرة الفساد السياسي في افريقيا ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي ، العدد ٤٣٢ ، القاهرة ، ابريل ١٩٩٣ ، ص ٩٥ .
- د. خليل حسين ، قضايا دولية معاصرة ، دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد ، دار المنهل اللبناني ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ١٢٢ .
- د. نبيل حلبي ، الإرهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ص ٢٧ .
- داليا رشدي ، هيكلية الخطر : قراءة في احتمالات انتشار الدويلات الجهادية وانبارها ، مجلة السياسة الدولية ، ٢٠١٦
- الريبي ، فلاح خلف ، سبل معالجة ظاهرة البطالة في العراق ، الحوار المتمدن / العدد ٢٢٥٤ ، سوريا ، ٢٠٠٨ . ص ٣٦ .
- سروة عبد الواحد ، ما هي داعش؟ كيف جائت للعراق؟ ما هو مصدر تمويلهم؟ (دراسة مقتضبة عن تنظيم داعش) ، NRT موقع ، ٢٠١٦ ،
- سعيد بن سعيد العلوي والسيد ولد اباه ، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، دار الفكر ، ط١ ، دمشق ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٤-٣٥ .
- سمير التنير: الفقر والفساد في العالم العربي ، دار الساق ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٣١ .
- سمير عبد الرحمن الشميرى ، المواطنة المتساوية ، دار الفارابي ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص ٢٤٢ .
- شريف احمد الطباخ : المصدر السابق ، ص ٧٥-٧٧ .
- شريف احمد الطباخ ، اثر الفساد السياسي في انتشار الجريمة ، دار الفكر الجامعي ، العدد (٣) ، الطبعة الاولى ، الاسكندرية ، ٢٠١٢ ، ص ٧٣ .
- عادل المشوشي : مكافحة الارهاب ، منشورات زين الحقوقية ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص ٣٠ .
- عادل المشوشي ، المصدر السابق ، ص ٨٣-٩٤ .
- على بكر ، أبعاد الحالة الداعشية في ليبيا ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ٢٠٠٥ ، القاهرة ، أبريل ٢٠١٥ ، ص ٦٦١
- فالح عبد الجبار وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٥٤-٥٥ .
- لمزيد من التفاصيل ، انظر:
- محمد حسن ، دور الفساد في نشوب الصراع في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، منظمة ارام لحقوق الانسان ، العراق ، اقليم كردستان ، الطبعة الاولى ، دهوك ، ٢٠١١ ، ص ١٣ .
- محمد حسن عمر تقلا عن : عماد الشيخ داود : الشفافية ومراقبة الفساد بحث في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ١٣٨ .
- محمد حسن عمر: المصدر السابق ، ١٢٧: تقلا عن: غلين كسلر و شذى الجبوري : هيئة النزاهة العراقية ، وزارة النفط مولت ميليشيات... و المالك عرقل التحقيقات ، منشور في صحيفة الشرق الاوسط الدولية ، العدد (١٠٥٣٩) ، ١٠/٦/٢٠٠٧ . متاح على الموقع الالكتروني التالي:
- محمد حسن عمر: المصدر السابق ، ص ١٠٤ .
- محمد حسن عمر: المصدر السابق ، ١٠٣
- محمد عزيز شكري وأمل البيازجي ، الارهاب الدولي والنظام العالمي الراهن ، حوارات القرن الجديد ، دار الفكر ، دمشق ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٢ .
- مي حمودي ، واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام (٢٠٠٣) وسبل معالجتها ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد السابع والثلاثون ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ١٣٦-١٣٧ .
- هيئة النزاهة العراقية : اهم انجازات و المؤشرات الخاصة بهيئة النزاهة خلال النصف من عام (٢٠١٠) ، التقرير الدوري لنشاطات الهيئة ، ندوة الشفافية الدولية المنعقدة في عمان للفترة (٧/٢٨/٢٠١٠) من قبل هيئة النزاهة العراقية ومنظمة (UNDP/العراق) ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص ٢ .
- وحيد عبد المجيد ، المصدر السابق ، ص ٧ .
- وحيد عبد المجيد ، توازن الضعف في النظام العالمي ، السياسة الدولية ، العدد ٢٠١١ ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص ٦ .
- ياسر خالد بركات ، الارهاب في المنظور الاقتصادي. التدايعات و الحلول ، مجلة النبأ ، العدد ٧٨ ، ٢٠٠٥ .
- ياسر خالد بركات ، المصدر السابق .
- ياسر خالد بركات ، المصدر نفسه .